المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر

نموذج "الخبر" أون لاين و"الوطن" أون لاين

د. عبد الوهاب بوخنوفة

(وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد) الآية 205 من سورة البقرة.

مقدمة

تعيش المجتمعات العربية في الفترة الأخيرة مرحلة ديناميكية يميزها، بالخصوص، أوضاع الغليان الشعبي والاحتجاج الدائم التي لم تشهدها هذه المجتمعات من قبل، وقد كشفت هذه الأوضاع عن تطلع الفرد العربي إلى بناء مجتمع جديد تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة. على الرغم من تركيز وسائل الإعلام العربية والأجنبية على الطابع السياسي لهذه الأوضاع، إلا أن المتتبع لهذه التطورات، سيلاحظ دون شك بأن موضوع الفساد المالي والإداري كان الخيط الرابط بين مختلف المظاهرات الاحتجاجية التي عرفها هذا البلد العربي أو ذاك، حيث شكلت قضية محاربة الفساد المطلب المشترك الذي يحقق حوله الإجماع بين مختلف فئات المجتمع وشرائحه .

والواقع، انه لا يمكن فصل حالة الوعي التي ميزت الشارع العربي في مطالبه، عن حالة التطور التقني التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة، خصوصا بعد الثورة الرقمية التي فتحت المجال

Scanned by DocumentScanner | Lufick

أمام سرعة نشر الأخبار وتداولها وإمكانية الوصول إليها، فبعد انحسار عصر التكتم والرقابة التي فرضت على تدفق المعلومات، اكتشف المواطن العربي عبر الوثائق والتقارير الالكترونية التي تنشرها هيئات دولية، وهيئات متخصصة، وصحف ومواقع الكترونية، حجم الفساد الذي ينخر جسم الدولة وإداراتها في الأقطار العربية، ويعيق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعدالة الاجتماعية.

تبرز قضايا الفساد المالي والإداري في الجزائر، كأهم القضايا المجتمعية التي تشغل اهتمام المواطن الجزائري بسبب تنامي واستفحال هذه القضايا في البلاد في السنوات الأخيرة، ولما لهذه الظاهرة من تأثير واضح في كبح وتيرة النمو الاقتصادي وتطلع المواطن إلى العدالة والمساواة و"الحكمة" الجيدة.[1]

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مدى إسهام الصحافة الالكترونية الجزائرية في إحداث التحول الاجتماعي والسياسي المنشود من قبل المواطن الجزائري من خلال طرحها ومعالجتها وتسليطها الأضواء على القضايا المتعلقة بالفساد المالي والإداري المتمثل في تقديم الرشاوى المتعددة وعقد صفقات مشبوهة واستغلال مناصب المسؤولية لتحقيق المصالح الشخصية على حساب مصالح المجتمع والفرد.

---

[1] صرح وزير العدل الجزائري في رده على أسئلة النواب بالمجلس الشعبي الوطني - البرلمان- بان القضاء الجزائري فصل منذ سنة 2006 في 7324 قضية متعلقة بالفساد وجاء هذا التصريح في جلسة علنية عقدتها الغرفة السفلى للبرلمان خصصت لمناقشة مشاريع تعديلات على قانون العقوبات والقانون الخاص بمحاربة الرشوة : وقد أفضت معالجة القضاء لهذه القضايا إلى استرجاع الأملاك العامة التي تم نهبها. صحيفة الخبر ليوم 18 جوان 2011.

Scanned by DocumentScanner | Lufick

سيتم تحليل هذه القضايا من خلال الاعتماد على اختيار نموذج من هذه الصحافة الالكترونية ممثلة في صحيفتي "الخبر أون لاين و"الوطن أون لاين"، وقد اخترنا البحث في دور الصحافة الالكترونية الجزائرية في محاربة الفساد والكشف عنه للأسباب التالية :

- استطاعت الصحف الالكترونية على رغم من تجربتها القصيرة من استقطاب اهتمام القارئ المهتم بقضايا مجتمعه، لما تتمتع به من هامش كبير من الحرية لا يتأتى لوسائل الإعلام المسموعة المرئية التي لا زالت تخضع للاحتكار الذي تمارسه الدولة سواء من جانب الملكية أو من جانب التسيير.

- إن القراء في الجزائر أكثر تفاعلا مع الصحافة الالكترونية فيما تنشره من مواد صحفية حول القضايا المجتمعية، يبرز ذلك خصوصا من خلال الحجم الكبير لعدد التعليقات التي يرسلها القراء لمواقع هذه الصحف والتي تكشف لنا عن اتجاهاتهم ومواقفهم من القضايا التي أثارتها هذه الصحف وأسلوب المعالجة التي تبنته .

- استغلال الصحافة الالكترونية لهامش الاستقلالية التي تتمتع بها في إطلاع الرأي العام على قضايا الفساد المالي والإداري الذي أحاط بعديد المشاريع الاقتصادية الكبرى.

إن حرية الصحافة ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة من اجل تعرية الواقع والكشف عن مظاهر الاختلال والفساد والظلم، واستغلال النفوذ والسلطة لتحقيق المصالح الشخصية على حساب مصالح المجتمع، وهذا ما يفترض أن يقوم به الإعلام الحر. انطلاقا من ذلك، فان قياس حرية الصحافة لا يكون من خلال تحليل النصوص

Scanned by DocumentScanner | Lufick

والتشريعات الإعلامية، وإنما من خلال قدرتها وجرأتها على طرح القضايا الشائكة المذكورة أعلاه والمساهمة في إحداث التحول نحو المجتمع الذي تتطلع إليه غالبية الفئات والشرائح الاجتماعية.

تنطلق هذه الدراسة من طرح الإشكالية التالية والبحث فيها : إلى أي مدى يمكن لوسائل إعلام تعمل في بيئة سياسية وتنظيمية وقانونية تتميز بضعف حرية التعبير وصعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات أن تساهم بفعالية في محاربة الفساد الاقتصادي ؟

سيتم مناقشة ومعالجة الإشكالية المطروحة من خلال البحث عن إجابات عن التساؤلات النظرية التالية : ما هي العوامل التي تؤثر في دور وسائل الإعلام في محاربة الفساد ؟ وما هي الطرق التي تؤثر بها وسائل الإعلام في محاربة الفساد ؟ وما هي القضايا المحورية التي تحدد تأثير وسائل الإعلام في محاربة الفساد ؟

وتسعى هذه الدراسة أيضا إلى البحث في أجوبة للتساؤلات العملية التالية :

- إلى أي مدى اهتمت الصحف الجزائرية بظاهرة الفساد المالي والإداري في الجزائر وهل أثارت موضوع الرشوة والفساد بشكل دائم، أم عابر أم مناسباتي ؟

- كيف عالجت هذه الصحف الالكترونية ظاهرة الفساد أي، ما هي الأنواع الصحفية التي استخدمتها، وما هي الموضوعات التي ركزت عليها الصحف في معالجتها للظاهرة، هل اهتمت بنشر الأخبار والتقارير ؟ هل اهتمت بتوعية الجمهور بمخاطر الظاهرة وانعكاساتها السلبية على التنمية المجتمعية ؟

Scanned by DocumentScanner | Lufick

- هل شكلت المعالجة الصحفية لقضايا الفساد ضغطا على الحكومة، من خلال الدعوة إلى تكثيف جهود الحكومة والمجتمع في مجال مكافحة الفساد ؟ أو من خلال البحث والاستقصاء وكشف حالات ملموسة للفساد ؟

- هل أثمرت الكتابات الصحفية عن الفساد بفتح تحقيقات ومتابعات قضائية في قضايا فساد ؟ وهل أدى ما نشرته الصحف إلى تغيير في القوانين والتشريعات أو تعديلها أو إنشاء هيئات لمحاربة الفساد ؟ هل تعرضت الصحافة إلى التقييد فيما يتعلق بما تنشره عن قضايا الفساد ؟ وهل تعرض الصحافيون للتهديد أو السجن ؟

- هل عالجت الصحف الالكترونية طاهرة الفساد كظاهرة اجتماعية سلبية منعزلة أم ربطت الظاهرة بطبيعة النظام السياسي السائد في الجزائر ؟ ما هي المواقف التي اتخذتها الصحافة حيال إجراءات الحكومة في مجال محاربة الفساد ؟ هل قدمت الصحافة حلولا للحد من الظاهرة ؟

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصف التحليلي لوصف وتحليل المادة الإعلامية للصحفيتين واستندت إلى عينة غير احتمالية قصديه شملت المادة الصحفية المنشورة على الموقعين الالكترونيين للصحفيتين في الفترة الزمنية الممتدة بين يوليو2010 ويوليو 2011 أي ما يعادل 12 شهرا، وقد استعانت الدراسة بمحرك البحث الخاص بالموقعين لاستخراج المواد الصحفية ذات العلاقة بموضوع الرشوة والفساد وحيث استخدمت الكلمات المفتاحية التالية للبحث : الرشوة، الفساد، تبديد المال، تهريب الأموال وقد تحصلنا على109 نتيجة بحث بالنسبة لصحيفة "الخبر" و104 نتيجة بحث بالنسبة

Scanned by DocumentScanner | Lufick

لصحيفة "الوطن" ، وبعد الإطلاع على محتوى هذه المواضيع تم الإبقاء فقط على 30 موضوعا ذا علاقة بالرشوة والفساد في مجمل المادة الالكترونية الإخبارية لصحيفة "الوطن" و52 موضوعا في صحيفة "الخبر" حيث كان متوسط المواضيع التي تناولت الفساد في الشهر بالنسبة لصحيفة الخبر 52 /12 = 4. 3، ومتوسط المواضيع في الشهر بالنسبة لصحيفة "الوطن" 12/29 = 2. 4 وتمثل هذه العينة المتكونة من 82 موضوع المادة التي تم إخضاعها لتحليل المحتوى.

استعانت الدراسة بأداة تحليل المحتوى لمعالجة المادة الصحفية، ولأن قيمة تحليل المحتوى من قيمة الفئات التي يقوم عليها، فقد تم تقسيم تحليل المحتوى إلى فئات الشكل، وفئات المحتوى، وتم حصر فئات الشكل التي تخدم الموضوع في الفئات التالية : فئة الحجم، لأننا أمام مضمون الكتروني، حيث تم قياس الحجم بعدد الكلمات التي تضمنها كل مقال، ذلك انه إذا كان المضمون المطبوع يقاس بالمساحة فان المضمون الالكتروني يقاس بالحجم، وفئة الأنواع الصحفية المستخدمة في تغطية القضايا المتعلقة بالفساد لأن هذه الفئات يمكن أن تكشف لنا الطريقة التي تناولت بها الصحفيتان موضوع الفساد كما تعكس رؤية الصحفيتان للموضوع.

أما فئات المضمون فتضمنت الفئات التالية، فئة الموضوع لمعرفة المواضيع التي ركزت عليها الصحيفتان في معالجتهما لقضايا الفساد الأكثر بروزا في المحتوى، وفئة الفاعل، وتتمثل في الأشخاص أو المنظمات، أو الهيئات التي قدمتها الصحيفتان كفاعل أساسي في موضوع الفساد، أو الذين فتحت لهم الصحيفتان المجال للحديث عن

Scanned by DocumentScanner | Lufick

الفساد وإبداء آراءهم في الموضوع، أو للتنديد بضروب الفساد أو للكشف عن الممارسات المرتبطة به. وفئة المصدر الذي اعتمدت عليه الصحيفتان في طرحهما وعرضهما للمادة الإعلامية حول موضوع الفساد، أي ما هي المصادر التي اعتمدت عليها الصحيفتان في تغطيتهما للموضوع، الأشخاص (صحفيون دائمون، صحفيون مراسلون، بدون توقيع، مصادر أخرى) والوثائق والتقارير، وفئة الموقف أو المواقف، لمعرفة ما هو موقف الصحيفتان من القوانين والسياسيات والإجراءات والممارسات المتعلقة بالفساد ومحاربته.

أما من جانب وحدات التحليل فقد اعتمدت الدراسة على وحدة الفكرة كوحدة أساسية في التحليل، وقد تم الاستعانة بالمعالج الآلي للنصوص المعروف باسم TROPES ZOOM SE لاستخراج الكلمات الدالة على الفكرة والعلاقات الارتباطية بينها.

1. مفاهيم الدراسة

قبل طرح الإطار النظري لهذه الدراسة، من الضروري الاهتمام بتحليل المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها وحصر معانيها وتقديم التعريفات الإجرائية لها.

- **تعريف الفساد** : الفساد ظاهرة اجتماعية قديمة وهي تنتشر حديثا بفعل عدم خضوع السلطات السياسية والإدارية لقوانين واضحة وضوابط معلنة تمكن من ممارسة الرقابة عليها أو بسبب جهل المواطن أو خوفه أو بسبب انعدام حرية التعبير أو لأسباب متعددة أخرى. . الخ

Scanned by DocumentScanner | Lufick

لا يتوافر اجماع على تعريف شامل لكافة ابعاد الفساد يحظى بقبول كافة الباحثين، ذلك ان الفساد اشكال وانماط ويرتبط وجوده بدرجات متفاوتة في مختلف قطاعات النشاط المجتمعي، الخاصة منها او العمومية السياسية منها أو الادارية (الشطي واخرون، 2004، ص 79)

اذا كان من الصعب تعريف الفساد، فليس من الصعب التعرف عليه حين يتم ملاحظته وفق ما ذهب إليه "تانزي " Tanzi(Tanzi, ,p3 V. , 1998) ويرى "ساليزو" Salisu بان التعريف البسيط للفساد هو تسخير الموارد العمومية للغايات والأهداف الخاصة، أو هو استغلال منصب المسؤولية في الهيئات العمومية لتحقيق أهداف خاصة. (Salisu, M. , 2000,p3) ويرى من جانبهما كلا من "ويندسون" و"جيتز" Windson &Getz بأن الفساد انحراف اجتماعي غير مقبول عن بعض الواجبات العمومية أو عن المثل الموحدة للسلوك (Charron. N, 2009, pp 1472-1473).

ويعرف الفساد من قبل البعض الآخر : بأنه عبارة عن اتخاذ القرارات في الشأن العام وفق اعتبارات المصلحة الخاصة وليس وفق المصلحة العامة (Charron. N ,2009, p1473). **وتعرف "منظمة الشفافية الدولية" المهتمة منذ عقود بهذه الظاهرة، الفساد بأنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أوجماعته.** "(منظمة شفافية دولية 2005). ويعرفه البنك الدولي بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، وسرقة أموال الدولة وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المشروعة(Stapenhurst,R. ,2000,p1)

Scanned by DocumentScanner | Lufick

تتعدد مظاهر وصور الفساد على نحو يجعل من الصعب حصر هذه المظاهر بشكل كامل ودقيق فالفساد يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها، فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة رسمية أو أهلية، وقد يهدف لتحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو مكسب اجتماعي. وقد يكون الفساد فردي يمارسه الفرد بمبادرة شخصية ودون تنسيق مع أفراد أو جهات أخرى، وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق، ويشكل ذلك اخطر أنواع الفساد فهو يتغلغل في كافة بناء المجتمع سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

ينقسم الفساد وفقا لمرتبة من يمارسه إلى فساد أفقي (فساد صغير يشمل قطاع الموظفين العموميين الصغار بحيث يتطلب إنجاز أية معاملة مهما كانت تقديم رشوة للموظف المسؤول، وفساد عمودي (فساد كبير يقوم به كبار المسؤولين ويتعلق بقضايا اكبر من مجرد معاملات إدارية يومية، كما يهدف إلى تحقيق مكاسب اكبر من مجرد رشوة صغيرة.

للفساد كلفة اجتماعية واقتصادية باهظة فهو يعمل على تأخير عملية التنمية ويقوض بناء الديمقراطية ويقلص مجال دولة القانون والمؤسسات.

التعريف الإجرائي للفساد : يشمل الفساد الاقتصادي في الجزائر الفساد الكبير والفساد الصغير ويتضمن المظاهر التالية : الحصول على عمولات على الصفقات الكبرى، وتحويل أموال إلى بنوك أجنبية، وتقديم أموال بصورة غير قانونية للموظفين للحصول على وثيقة إدارية، أو عبور الحدود دون دفع التعريفة الجمركية،

Scanned by DocumentScanner | Lufick

ويأخذ الفساد في الجزائر أشكالا متنوعة ولا يرتبط بالضرورة بدفع الأموال وإنما يمكن أن يأخذ شكل تحويل أملاك عقارية مملوكة للدولة إلى ملكية خاصة، أو التهرب الضريبي. وهذا هو التعريف الذي نأخذ به في هذه الدراسة.

ب. تعريف الحكمية أو الحكم الصالح : تعد فكرة الحكمية أو الحكم الصالح اليوم ركيزة أساسية في أدبيات كل المنظمات الدولية والوطنية التي تحاول أن تجعل من محاربة الفساد المدخل الأساسي لإرساء البناء الديمقراطي وتقويته. ويقصد بالحكمية "Gouvernance" أو الحوكمة أسلوب وطريقة الحكم والقيادة، في تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة، فالحكمية ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في القرار(Bessire,D. et al 2007,p 2 et 3 .).

عرفت نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين التحول إلى الاستخدام المكثف لمفهوم الحكمية والتي تعني الحكم الصالح أو الراشد باعتباره معبرا عن حسن الإدارة وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع وأفراده على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم، ووجود أدوات المراقبة والمحاسبة، وآليات فعالة وسليمة لاتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الأفراد : كما يعني إدارة المرافق العامة والموارد الطبيعية وفقاً لأحكام القانون وبما يضمن نموها المستدام ويراعي حقوق الأفراد والمصلحة العامة، بحيث يتم تحقيق هذه الأمور بطريقة خالية من سوء المعاملة أو الفساد الإداري(برنامج الامم المتحدة الانمائي 2002 ص 102) وتعد مراعاته لحقوق الإنسان المدنية

Scanned by DocumentScanner | Lufick

والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية بمثابة الامتحان الحقيقي لنزاهته في أية دولة من الدول. وحرصه على توفير الخدمات الاجتماعية والحاجات الأساسية ومنها، السكن الملائم، الأمن الغذائي، جودة التعليم الاستقرار الأمني، التأمين الصحي، العدالة والمساواة.

تستند الحكمة (أو الحكم الراشد) على توفر جملة من المعايير منها : أن إرساء الحكم الراشد يقوم على دولة الحق والقانون، وترسيخ الديمقراطية الحقة، والتعددية السياسية، والمراقبة الشعبية التي تتولاها مجالس منتخبة بشكل ديمقراطي، والمحاسبة التي تقوم من خلال بناء سلطة قضائية قوية، والشفافية في تسيير شؤون الدولة، وحرية التعبير وحرية الرأي تقوم بها وسائل الإعلام من خلال حرية الإطلاع والاستقصاء والتبليغ.

ج. **الشفافية** : تعنى الشفافية أن تكون قواعد اللعبة السياسية المتبعة في تسيير شؤون الدولة واضحة وبارزة للجميع حتى يتسنى للمواطنين متابعة الطرائق المعتمدة من طرف القائمين على تدبير قضايا الوطن وتقييمها، فالحق في المعرفة مرتبط ارتباطا وثيقا بالمحاسبة التي هي الهدف المركزي لأي نظام ديمقراطي.

تعني الشفافية إذن، العلانية والتصريح الواضح للبيانات والآليات والصادرات والواردات والصرفيات الحكومية والإدارية من خلال وسائل الإعلام والوسائل الرقابية الأخرى، مما يتيح للمجتمع المدني والإعلام والقضاء والمواطنين كافة معرفة مجريات الأعمال الإدارية والحكومية ؛ يؤكد الفصل الثالث عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تم اعتمادها في ديسمبر 2003، انه من واجب الحكومات دعم شفافية القرار، وتوسيع مجال المشاركة

Scanned by DocumentScanner | Lufick

العامة في هذا السياق، وضمان وصول جميع الناس إلى المعلومات، واحترام حرية البحث والنهوض بها وحمايتها، وكذلك الأمر فيما يتعلق بتسلم المعلومات الخاصة بالفساد ونشرها وترويجها (الشطي واخرون، 2004 ص 384).

تقوم الشفافية على مبدأ أساسي وجوهري وهو توفير المعلومات الكاملة عن الأنشطة العامة للصحافة، والرأي العام والمواطنين الراغبين في الإطلاع على أعمال الحكومة، وما يتعلق بها من جوانب ايجابية أو سلبية، على حد سواء، من دون خفاء أو تستر.

يرتبط مفهوم الشفافية إذن بمفهوم حرية التعبير وحرية الإعلام، فإذا لم يستطع الصحافيون جمع المعلومات بطريقة تقوم على الثقة والكتمان، فإن قدرتهم على نقل المعلومات إلى الجمهور تصبح غير مفيدة، لذلك تكتسب القوانين التي توفر الحماية لمصادرهم أهمية خاصة في مجال نشر الشفافية ومحاربة الفساد.

والواقع انه لا مجال للحديث عن محاربة الفساد، وإرساء نظام الحكَمة، وتطبيق مبدأ الشفافية، دون وجود صحافة حرة، فتتمتع وسائل الإعلام بحرية التعبير يمكنها من المشاركة في عملية المحاسبة والمساءلة، ونشر الشفافية، وتمثيل مصالح المواطنين، والدفاع عنها، علاوة على فضح حالات الفساد التي تهدد مصير المواطنين وتطلعهم للعيش الكريم.

Scanned by DocumentScanner | Lufick

2. الإطار النظري :

2. 1. مفهوم دور وسائل الإعلام ككلب حراسة :

أضحت الفكرة التي مفادها بأن وسائل الإعلام تمثل أعين وأذن الجمهور التي يراقب من خلالها عمل الحكومة، وليس مجرد مسجل للأحداث، فكرة مقبولة على نطاق واسع اليوم، سواءً في الديمقراطيات القديمة أو في "الديمقراطيات الجديدة" :وقد كسبت فكرة وسائل الإعلام كمراقب لأعمال الحكومة وتجاوزاتها اهتماما متجددا اليوم في العديد من مناطق العالم، وتغذي العولمة، وانهيار الدكتاتوريات، والأنظمة الاشتراكية، وإعادة تنظيم وسائل الإعلام، على ضوء تطور شبكة الانترنت وانتشار استخدامها على نطاق واسع، الاهتمام المتجدد بالفكرة، إلى جانب تنامي وتكاثف جهود العديد من الجماعات التي تساند فكرة دور الرقيب الذي على وسائل الإعلام أن تلعبه.

طرح المنظرون الليبراليون بداية من نهاية القرن السابع عشر فكرة أن الإشهار والانفتاح يمثلان أفضل حماية من تجاوزات وتعسف السلطة حيث ولدت فكرة الصحافة كسلطة رابعة وجدت لمراقبة سلطة الدولة، والعمل على منع هذه الأخيرة من تجاوز حدود صلاحياتها، فالصحافة يمكنها أن تؤدي هذا الدور لأنها تعمل بشكل مستقل عن الحكومة وان حريتها في العمل مضمونة من قبل الدولة(Karlowicz.I, The Difficult Birth of the Fourth Estate .no date).

وشهدت سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي إعادة بعث هذه الفكرة وتطبيقها خصوصا على المجتمعات الانتقالية

Scanned by DocumentScanner | Lufick

وتلك الصاعدة من أنقاض الأنظمة الاشتراكية والاستبدادية :وقد وجدت هذه الفكرة صدى ايجابيا في أوساط المواطنين الذين يواجهون يوميا ، ظاهرة الفساد المتزايد ، وضعف القواعد القانونية لمحاربته ، والحكومات الفاشلة العاجزة عن توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها

لقد أصبحت فكرة الصحافة كرقيب على السلطة ، سواء في البلدان التي تعرف تجارب جديدة في مجال الديمقراطية ، أو في تلك التي لم ترسخ فيها الممارسات الديمقراطية وحرية الصحافة بعد ، فكرة حاضرة اليوم بشكل قوي في التعريف الذاتي الذي يقدمه الصحافيون عن مهنتهم ، وبدرجات متفاوتة في تمثل وتطلعات الجمهور عن الصحافة ودورها في المجتمع(Coronel,S. ,2008 p 2)

على صعيد آخر ، تستهوى فكرة الصحافة التي تلعب دور الرقيب على السلطة مجموعة المانحون الدوليون (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، المجموعات البنكية الدولية ، صناديق الإعانات الدولية ، هيئات الأمم المتحدة للتنمية) وتثير إعجابهم واهتمامهم وقد شرعت هذه المجموعات بداية من سنة 1990 في نشر معلومات ومعارف مفادها بان الحكومات الفاسدة والعاجزة تمثل العائق الأساسي أمام جهود التنمية وكنتيجة لذلك ، فإن هذه المجموعات ، التي تؤيد إدراج إصلاحات في مجال التسيير بالدول الممنوحة ، أصبحت مهتمة أيضا بتدعيم وسائل الإعلام في دورها الرقابي بهذه الدول (Coronel,S. ,2008 p7)

بيد ان التساؤل الذي يطرح نفسه علينا بإلحاح هو ، هل عمل الصحافة ككلب حراسة مسألة مرغوبا فيها دائما ؟ وهل يمكن

Scanned by DocumentScanner | Lufick

للصحافة، في البلدان التي تتعرض فيها هذه الصحافة للتقييد من قبل الحكومات أو تلك التي تخضع لمنطق الربح التجاري أن تقوم بهذا الدور ؟ إذا كان الجواب بنعم، فما هي الشروط التي تجعل من وسائل الإعلام كلب حراسة فعلا ؟ وما هو تأثير وجودها كرقيب على شفافية عمل الحكومة ؟ وهل عمل الصحافة ككلب حراسة هو المفتاح لإصلاح الحوكمة أم المجتمع المدني ؟ أم المؤسسات الحكومية أم النخب المناضلة من اجل الإصلاح ؟

لا شك أن أسطورة الصحفي الجريء الذي يتابع بلا كلل وبلا هوادة الأعمال السيئة للحكومة تبقى أسطورة حية سواء لدى الجمهور أو لدى وسائل الإعلام نفسها، ذلك أن الحكومات لا يمكن محاسبتها إذا كان المواطن لا يحصل على المعلومات والأخبار الكافية حول ما تقوم به هذه الحكومة وما يقوم به المسؤولون والمؤسسات، ويقوم عمل الصحافة ككلب حراسة، في ابسط تجلياته، على المراقبة اليومية لعمل الحكومة، وهي بذلك تساعد المواطنين على تقييم فعالية هذه الأعمال (Coronel,S. ,2008 p10) والواقع، تعتبر وسائل الإعلام من أهم وسائل الرقابة الشعبية على السلطة السياسية وجهازها الإداري، وسلاحاً هاماً من أسلحة مكافحة الفساد، وتعد الصحافة من أهم وسائل التعبير عن آراء المواطنين في النظم الديمقراطية، وقد أصبحت الصحافة، بلا منازع، أداة الرأي العام الأولي في التعبير عن اتجاهاته واحتياجاته ورغباته، فمن خلالها يستطيع المواطن أن يمارس نقد الأخطاء والعيوب التي تطبع عمل الجهاز الحكومي ويكشف عن المعوقات ويحدد مصادر الخلل.

Scanned by DocumentScanner | Lufick

يواجه الفساد في البلاد المتقدمة بمؤسستين شديدتين القوة، هما مؤسستا القضاء والإعلام، وقامت بعض الدول بتوقيع اتفاقيات دولية من أجل عمل تشريعات قانونية وقواعد أخلاقية تهتم بدور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد، كما اهتمت كلا من منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة، والمجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة بدور وسائل الإعلام في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على دعم حقوق الإنسان.

تعد وسائل الإعلام من المؤسسات الهامة في القضاء على الفساد في كثير من الدول التي قطعت شوطاً كبير في ممارسة الديمقراطية، بالإضافة إلى أنها تمثل جهاز رصد وإنذار مبكر لأي خلل في المجتمع، وتعمق الوعي لدى المواطنين بشأن اتخاذ القرارات من أجل مكافحة هذه الظاهرة.

وبالفعل، لعبت وسائل الاعلام دورا كبيرا في الكشف عن عديد من حالات الفساد في عديد من الدول ومن هذه الحالات :

- كشف الصحف الأمريكية للممارسات الفاسدة التي أفضت إلى إجراء تحقيق مع وزير العدل الامريكي "أدوين ميس" المتورط في أعمال الرشوة في عهد الرئيس ريجان، وكما كشفت ايضا تهرب "سبيرو أجينيو" نائب الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون من دفع الضرائب وحصوله على رشاوى من بعض كبار رجال المال لتسهيل صفقاتهم مع الحكومة

- في ألمانيا، كشفت مجلة Der Spiegel مع بداية الثمانينات فساد مجموعة شركات" Flick " التي قامت من خلال رئيس مجلس

Scanned by DocumentScanner | Lufick

إدارتها "ايبرهارد فون" Eberhard von Brauchitsch بتيسير حصول جميع الأحزاب في بون على مبالغ ضخمة قدمت تحت بند تبرعات خيرية، وذلك حتى تتهرب من دفع مستحقاتها الضريبية، وقد أقر وزير الاقتصاد، وهو من الحزب الاشتراكي الديمقراطي للصحافة حصول رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي ورئيس الوزراء آنذاك فايلي براندت Willy Brandt على مليون مارك ألماني كتسهيلات وتم اتهامه بالفساد. كما نجحت بعض الصحف الألمانية في ارسال أحد وزراء الدفاع السابقين إلى المحاكمة لتقاضيه رشاوى من بعض الشركات التي تتعامل مع وزارة الدفاع، وفي يناير عام 1991، كشفت إحدى المجلات الألمانية قيام رئيس الوزراء "لوثر سبايت" Lother Spaeth لمقاطعة "بادن "الألمانية وهو من الحزب الديمقراطي المسيحي مع أفراد أسرته برحلات للخارج تحملت بعض الشركات الخاصة تكلفتها في مقابل حصولها على تسهيلات مادية من الحكومة، وقدم استقالته بعد اكتشاف تقاضيه رشاوى، كما كشفت عن قيام وزير الاقتصاد "يورجن موليمار" Juergen Moellemar من حزب FDP باستغلال منصبه لخدمة أحد أقاربه بفتح جريدة له، وقدم استقالته عام 1993.

- كشفت وسائل الإعلام الإيطالية النقاب عن قضايا الفساد التي تتجاهلها الوكالات الرسمية المنوطة بالرقابة الاجتماعية، ففي عام 1992 لعبت الصحف الإيطالية دورا كبيرا في كشف "فضيحة تانجينتوبولي"، وتم القبض على أحد الموظفين المنتمين إلى الحزب الاشتراكي في قضية تتعلق بجمع أموال عن طريق الابتزاز في إطار تعاقد على تولي نظافة أحد مراكز إيواء المحالين للمعاش التابعة

Scanned by DocumentScanner | Lufick

للبلدية، وكانت الرشوة 10 مليون ليرة، وأدى هذا إلى تلويث سمعة الحزب الاشتراكي الذي تعرض بعض أعضائه المرموقين للتحقيقات في قضايا تتعلق بالفساد السياسي. ونجحت الصحف الإيطالية في الكشف عن فضيحة مالية كبرى تورط فيها الرئيس الإيطالي جيوفاني ليوني، وقد انتهى الأمر باستقالته.

أما في انجلترا، فقد شغلت قضية الفساد الحكومي الرأي العام والصحف البريطانية منذ عام 1948، الأمر الذي أدى إلى توجه رئيس الوزراء "آتلي Attlee "إلى مجلس العموم للتحقيق حول الإدعاءات الموجهة إلى بعض الوزراء في حكومته وبعض مساعديهم من الموظفين العموميين بالفساد.

ومن ابرز ما حققته الصحف البريطانية في هذا المجال، كشف صحيفة "الدايلي تلغراف" البريطانية عن فضيحة مالية غير مسبوقة في بريطانيا أفضت إلى دفع المتحدث باسم غرفة العموم البريطانية إلى تقديم استقالته من منصبه وقد استطاعت الصحيفة بفضل شرائها لقرص كمبيوتر أن تكشف أدق التفاصيل عن التعويضات التي كان يحصل عليها نواب المجلس من ميزانية الدولة [1].

على صعيد آخر، لعبت الصحافة، في المجتمعات التي تعرف تجارب جديدة في مجال الديمقراطية كما هو الحال في بلدان أوروبا الشرقية التي تخلصت من الأنظمة الشيوعية الديكتاتورية، دورا معتبرا في الكشف عن عديد قضايا الفساد، حيث كشفت الصحافة البولندية عن اكبر فضيحة رشوة في البلاد في مرحلة ما

---

[1] "Crise politico-financière en Grande-Bretagne", le Monde, du vendredi 22 mai 2009

Scanned by DocumentScanner | Lufick

بعد النظام الشيوعي والتي عرفت بفضيحة " Rywingate "، وقد أحدثت المعلومات المنشورة في الصحف زلزالا سياسيا كبيرا في البلاد أفضى إلى إنشاء لجنة تحقيق برلمانية نقلها التلفزيون البولندي جلساتها على المباشر مما سمح بتوعية كبيرة للرأي العام بظاهرة الفساد في البلاد [1] (Casanave, F.).

2. 2. الصحافة الاستقصائية كأداة لمحاربة الفساد

تستخدم الصحافة الاستقصائية اليوم بشكل واسع في مجالات كشف الفساد في بعض المجتمعات، وتقديم التقارير البحثية القائمة على الاستقصاء وجمع الأدلة التي لا يمكن التشكيك فيها ويعرف المركز الدولي للصحفيين " الصحافة الاستقصائية بأنها " سلوك منهجي ومؤسساتي صرف، يعتمد على البحث والتدقيق والاستقصاء حرصاً على الموضوعية والدقة وللتأكد من صحة الخبر وما قد يخفيه انطلاقاً من مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد، والتزاماً بدور الصحافة ككلب حراسة على السلوك الحكومي، وكوسيلة لمساءلة المسئولين ومحاسبتهم على أعمالهم خدمة للمصلحة العامة، ووفقاً لمبادئ قوانين حق الإطلاع وحرية المعلومات (Kaplan, D. ,2007) :وتتميز الصحافة الاستقصائية بأنها تنشر معلومات حول السلوك الخاطئ الذي يلحق الضرر بالمصلحة العامة، وتستند على معلومات المراسلين وليست المعلومات التي ترد مكاتب التحرير، ويشترط لنجاح هذا النوع من الصحافة ضرورة أن تتوافر لدى المراسلين أشكال مختلفة من الخبرة تمكنهم من إعداد تقارير مدعومة بأدلة ووثائق.

---

[1] " Le producteur a été condamné Le « Rywingate » a révélé la corruption du pouvoir" , Le Soir Belgique du Mardi 27 avril 2004 p 11

Scanned by DocumentScanner | Lufick

وقد ساعد، التطور الذي عرفته تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الصحافيين المهتمين بإجراء هذا النوع من التحقيقات من الوصول إلى البيانات ومعالجتها آليا، وفحص الوثائق المتحصل عليها والتأكد من صحتها، واستخدام أجهزة تصنت وتصوير متطورة في وتوظيف كل ذلك في إعداد تقارير صحفية دقيقة.

2. 3. دور الصحافة في محاربة الفساد في الدول الأقل نموا

لا شك بان للصحافة، كآلية مهمة في المساءلة، مسؤوليات كبيرة في الارتقاء بالتسيير الجيد ومحاربة الفساد في الدول الأقل نمو، التي تعرف انتشار كبيرا للظاهرة ويتمثل دورها أولا في رفع الوعي لدى الجمهور بمخاطر الفساد ونتائجه المدمرة على المجتمع، من خلال غرس قيم الثقافة المدنية وتطورها، والمساهمة في تكوين رأي عام مقاوم للفساد وآليات مواجهته، حتى يتم تجنيد اكبر قطاع ممكن من الجمهور لدعم جهود مكافحة الفساد. ولا يقتصر دور الصحافة على رفع وعي الناس بالانعكاسات السلبية للفساد، وإنما يتعداه إلى البحث والتحقيق وجمع المعلومات، ورصد الانتهاكات المتعلقة بالفساد في قضايا بعينها.

يتوقف فاعلية دور الصحافة في تحقيق ذلك على مدى توفر إمكانية الوصول والنفاذ إلى المعلومات، وأيضا على طبيعة المحيط المهني والأخلاقي لصحافة الاستقصاء. ويشير" ايولا "(Ayoola, E., 2008,p) إلى انه حتى يكون مفهوم الديمقراطية مفهوما متميزا فان دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد ينبغي أن يكون دورا حقيقيا ؛ ومن جانبه، يؤكد مدير البنك الدولي على هذه الحقيقة بقوله : إن صحافة حرة هي

Scanned by DocumentScanner | Lufick

في قلب التنمية المتوازنة لأنك إذا لم تستطع تحرير الفقراء، وإذا لم يكن لهم الحق في التعبير عن أنفسهم، وإذا لم نسلط الضوء على الفساد والممارسات المجحفة المرتبطة به، فانه لا يمكننا بناء التوافق الاجتماعي الضروري لحدوث التغيير. (Stapenhurst,R. ,2000,pIII).

- **إشكالية التأثير المباشر والتأثير غير المباشر لدور الصحافة في محاربة الفساد** : تتضمن الطريقة الواضحة التي يمكن من خلالها التعرف بسهولة على مدى فاعلية دور وسائل الإعلام، أوضاعا أو أشكالا من النتائج الجلية التي يمكن ردها إلى تحقيقات أو سلسلة تحقيقات قامت بها هذه الوسائل :وتصنف انعكاسات الدور الذي تقوم به وسائل في مجال محاربة الفساد إلى صنفين :

- صنف النتائج الظاهرة أو الجلية أو الملموسة، وتتمثل في فتح تحقيق من قبل السلطات أو إلغاء قانون أو سياسة تساعد على تهيئة مناخ أو ظروف ملائمة لانتشار الفساد ، أو دفع رجل سياسة مرتشي وفاسد إلى الاستقالة أو الإقالة ، أو تسريح موظف مرتشي أو إطلاق إجراءات متابعة قضائية ، أو التوصل إلى دفع هيئات رقابة إلى بلورة مقترحات عامة(Stapenhurst,R. ,2000,pp3-4).

ومن الأمثلة الجلية عن التأثير الملموس لوسائل الإعلام في محاربة الفساد حالة الرئيس الفيليبيني "استرادا"Estrada ففي سنة 2000 وفي إطار تحقيقات صحفية قام بها المركز الفيليبيني للصحافة الاستقصائية تم الكشف عن ممارسات الفساد التي يقوم بها الرئيس وحينما فشل النواب في تنحيته تظاهر 50 ألف شخص في العاصمة مانيلا واجبروا الرئيس على الهروب من القصر الرئاسي ثم أصدرت المحكمة

Scanned by DocumentScanner | Lufick

العليا بعد ذلك حكما بتنحيته (Sheila S. Coronel, ed. . 2000. , p15 Investigating Estrada).

- أما الصنف الثاني فيتمثل في النتائج غير الجلية أو غير مباشرة أو غير الملموسة لدور وسائل الإعلام ويمكن أن يتمثل ذلك في تبلور جملة من العوائق أو الحواجز أمام الفساد نتيجة مناخ اجتماعي عام يرد إلى تعددية سياسية مدعومة، ومن الأمثلة على ذلك المساهمة في إطلاق نقاش عام كمنتج فرعي لوسائل إعلام مستقلة وجسورة، كما تتجلى هذه النتائج غير المباشرة في تدعيم وسائل الإعلام لشرعية الهيئات العامة لمحاربة الفساد من خلال نشرها لتعليقات حول عمل هذه الهيئات او نشرها لنتائج تحقيقات هذه الهيئات العامة.

توجد حالات معينة لا تفضي فيها التحقيقات الصحفية حول السلوكيات الفاسدة إلى إطلاق تحقيقات رسمية أو متابعات قضائية أو استقالات آنية ولكنها تؤدي بالمقابل إلى إثارة غضب الجمهور الذي يمارس شكلا آخر من العقاب يتمثل في، عدم التصويت على شخص أو حزب سياسي، وإلحاق الهزيمة الانتخابية به، وأخيرا، يمكن أن تتجلى الآثار الغير مباشرة لدور وسائل الإعلام من خلال الضغوط التي تمارسها هذه الوسائل في صالح إجراء إصلاحات معينة، كأن تقوم الصحافة بتسليط الضوء على اختلال، أو نقائص سياسة أو قوانين، أو إجراءات تساهم في خلق مناخ ملائم لبروز ممارسات فاسدة، وهي تخلق بذلك ضغوطا على الحكومة من اجل القيام بإصلاح هذه القوانين وتعديل التشريعات القائمة.

Scanned by DocumentScanner | Lufick

2. 4. شروط فعالية ونجاح دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد :

يتوقف نجاح وسائل الإعلام في القيام بدورها ككلب حراسة في عملية مكافحة الفساد على العديد من العوامل التي تحددها البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية التي تعمل في ظلها هذه الوسائل حيث تتوقف فعالية هذا الدور أولا على إمكانيات الوصول إلى المعلومات، وحرية التعبير، وتوفر الإطار المهني والأخلاقي لصحافة الاستقصاء (Stapenhurst,R. ,2000,p 15).

تكشف المعطيات حول تأثير حرية الصحافة على مكافحة الفساد عن وجود ارتباط ايجابي بين حرية التعبير وبين معدلات منخفضة للفساد (Ahrend, R. 2002 ,p3)، غير انه من المهم أن نميز بين حرية الصحافة في إنتاج الأخبار وجعلها في متناول الجمهور (الشفافية) وقدرة الجمهور على ممارسة الرقابة السياسية. ويشير كلا من Linstedts &Naurins إلى حقيقة أن نشر المعلومات للجمهور لا يمكن أن تؤدي إلى الوقاية من الفساد ما لم تكن هنالك شروط قائمة للإشهار والرقابة، كما توصلت معظم الدراسات إلى استنتاج أساسي واحد وهو : أن حرية الصحافة تشكل عاملا كابحا للفساد(Lindstedt, C. , & Naurin, D. , 2008 p 4).

الاستقلالية : ينبغي، لكي تقوم وسائل الإعلام بهذا الدور، أن تكون هذه الوسائل مستقلة عن الحكومة، فوسائل إعلام تعددية وتنافسية، ومستقلة. يمكن أن تؤدي إلى الارتقاء النوعي بمؤسسات الحكم

يؤكد البعض على أن خصخصة وسائل الإعلام التابعة للدولة تشكل وسيلة هامة لتدعيم استقلاليتها بيد أن الخصخصة لا تولد دائما

Scanned by DocumentScanner | Lufick

النتائج المرجوة، خصوصا، عندما تحدث في بلد فقير يتوفر على نخبة تجارية ضيقة تقيم علاقات وثيقة بالمتحكمين في دواليب الحكم.

وقد كشفت نتائج دراسة قام بها البنك الدولي حول ملكية وسائل الإعلام في 97 بلدا بأنه حينما تكون وسائل الإعلام مملوكة للدولة فإنها تكون أقل فاعلية من وسائل الإعلام المملوكة للقطاع الخاص فيما يخص مراقبة عمل الحكومة(World Development Report, 2002) .

-المصداقية : إن ثقة الجمهور في استقلالية الوسيلة الإعلامية مسألة ضرورية لدفع الحركة في مواجهة الفساد سواءً من قبل السلطات أو من قبل الجمهور، بيد أن سمعة وسائل الإعلام مسألة صعبة التحقيق ويحتاج الصحافيون إلى كسب ثقة الجمهور من خلال إثبات استقلاليتهم وموضوعيتهم وحرفيتهم كل يوم، إن تحفظ المسؤولين الرسميين في التعاون مع الصحفيين المستقلين يجعل من الصعب على الصحفيين التحقق من صحة الروايات التي يقدمونها، علاوة على ذلك، فإن الخضوع لإغراء البحث عن الربح وتحقيق المكاسب المادية يمكن أن يدفع بالصحفيين إلى البحث عن الإثارة بنشر تحقيقات مغلوطة بهدف تأجيج الصراعات السياسية.

- توفر الحماية الجيدة للصحفيين : تكون القيود على وسائل الإعلام في البلدان حيث الثقافة الحرة غير راسخة أكثر وضوحا وتلحق ضررا عميقا بالحوار والمشاركة العامة، وحينما تكون قضايا الحكومة ومصالح الأقوياء محاطة بالسرية التامة، يواجه الصحفيون عوائق جمة وخطرا جسديا بيّنا إذا عملوا على استقصاء المعلومات التي من شانها الكشف عن الفساد، ويقوم الصحافيون في غالب الأحيان بانجاز ونشر تحقيقات عن ممارسات الفساد على

Scanned by DocumentScanner | Lufick

حساب حياتهم حيث تفيد الإحصائيات التي تعدها المنظمة غير الحكومية "صحافة بلا حدود" بان أكثر من 100 صحفي عبر العالم اغتيلوا أثناء قيامهم بمهامهم وان الجناة ظلوا دون عقاب.

- مجالس الصحافة : ان تجارب وسائل الإعلام في الديمقراطيات الفتية تبقى محدودة، وتميل هذه الوسائل أن تكون أقل مسؤولية في عملها، وإزاء ذلك، سيكون ربما من المناسب ومن المفيد إنشاء مجالس صحافة حيث يمكن أن تشكل هذه المجالس منتدى مفتوحا لشكاوى الجمهور ضد وسائل الإعلام من اجل تطهير الصحافة عندما تظهر هذه الأخيرة درجة ما من عدم المسؤولية.

- الضبط الذاتي لوسائل الإعلام : إن النظام الأكثر فعالية لضمان حرية وسائل الإعلام هو النظام الذي يقوم على فكرة أن تكون وسائل الإعلام نفسها قادرة على إصدار أحكام على عملها.

- الابتعاد عن تدخلات السياسة : من الضروري، كي تلعب وسائل الإعلام دورها كآلية لمراقبة سلوك المسؤولين الرسميين، أن تكون هذه الوسائل في منأى عن التدخلات السياسية أو الارتباط بالسياسيين والأحزاب السياسية. (Suphachalasai, S. , 2005,p 26)

2. 5. مؤشر دعم وسائل الإعلام

يقوم مجلس التبادل العالمي للأبحاث بوضع مؤشر لتقييم الصفات المميزة لوسائل الإعلام والبيئة السياسية والقانونية التي تعمل في ظلها، ويقوم هذا المؤشر الذي يعرف باسم مؤشر دعم وسائل الإعلام على تقييم خمسة أوجه أساسية لأجهزة وسائل الإعلام هي : نوعية الصحافة، البيئة القانونية والتنظيمية، تعددية مصادر الأنباء،

Scanned by DocumentScanner | Lufick

الدعم المادي للإعلام، تنمية جمعيات ومنظمات غير حكومية واتحادات لها علاقة بوسائل الإعلام.

تساهم هذه الأوجه الخمس لأجهزة وسائل الإعلام في تدعيم قدرة وسائل الإعلام على القيام بدورها في محاربة الفساد، فوسائل الإعلام التي تتمتع بالاستقرار المادي تستطيع المحافظة على تحرير صحافة مستقلة، كما يمكنها الإنفاق بيسر على تقارير لاستقصاء المعلومات، كما أن المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بحرية الرأي والعمل يمكنها دعم وسائل الإعلام الجريئة وتقديم الدعم والسند القوي للصحافيين الذين يحاربون الفساد، وفي الأخير، فان تعدد مصادر الأنباء تتيح للمواطنين إمكانية الحصول على وجهات نظر متعددة.

يوجد ضمن الأوجه الخمس للمؤشر وجهان يدلان بشكل خاص على مدى استعداد وسائل الإعلام لمكافحة الفساد، الوجه الأول ويقيس مدى صلاحية المعايير الاجتماعية والقانونية لحماية وتعزيز الرأي الحر وحيازة المعلومات الرسمية أما الثاني فيعنى بدراسة ما إذا كان الصحافيون يتحلون بالمقاييس المهنية في مجال ممارسة الصحافة الاستقصائية وتشمل مقاييس الصحافة المحترفة عوامل متعددة أو عدة منها : ما إذا كانت التقارير التي يعدها الصحافيون تستند إلى مصادر عادلة ومتوازنة أم لا، وما إذا كان الصحفيون يتبعون قواعد سلوك مقبولة ومعترف بها أم لا، وما إذا كانوا يمارسون الرقابة الذاتية أم لا، وما إذا كانوا يغطون قضايا مهمة أم لا، وما إذا كانوا يقدمون تحقيقات صحفية أم لا.

Scanned by DocumentScanner | Lufick

3. قضايا الفساد في الجزائر ودور وسائل الإعلام في الكشف عنها

3. 1. النظام السياسي والفساد في الجزائر

تميز تاريخ الجزائر المستقلة منذ نهاية عهد الرئيس "هواري بومدين" إلى يومنا هذا بالاتهامات العلنية (وليس القضائية) بالفساد للعديد من المسيرين السابقين، والإطارات المسيرة لمؤسسات القطاع العام : وقد تصادف نشر هذه الاتهامات، في غالب الأحيان، مع تغيير الحكومات، أو تأجج الصراعات على السلطة. لقد سمحت وفاة الرئيس هواري بومدين بنشر قضايا الفساد خلال حكمه التي اتهم فيها بعض الشخصيات السياسية المقربة منه. والواقع، إن تصفية الحسابات مع العهد "البومديني" لم تكن غائبة عن هذه الاتهامات وهي بذلك تضفي بظلالها على شرعية وصحة هذه الاتهامات التي لم تكن تخص النظام السياسي نفسه وإنما خصت فقط بعض الشخصيات التي كانت فاعلة فيه. (Taguemount, H. , 1994)

تميزت نهاية عهد حكم الرئيس الشاذلي بن جديد بعودة ظهور نفس السيناريو المشابه حيث تم توجيه اتهامات بالفساد إلى بعض الشخصيات البارزة في النظام، كاللواء "بلوصيف" أحد أبرز الشخصيات العسكرية التي كانت مقربة من الرئيس كما تكرر نفس السيناريو مرة أخرى أيضا مع اللواء "بتشين" الذي اتهم أيضا بالفساد وكان مستشار مقربا من الرئيس "ليامين زروال" وهكذا يبدو بان الاتهامات بالفساد التي طالت شخصيات سياسية في الجزائر قد استُخدمت دوما كسلاح سياسي بغرض نزع المصداقية عن الخصوم السياسيين الذين فقدوا السلطة أو على وشك فقدانها. (Jolly ,J. , 2001 ,p 113)

Scanned by DocumentScanner | Lufick

على الرغم من أن الفساد في الجزائر يعد ظاهرة قديمة تعود إلى العهد الاستعماري (Talahite F. , 2000 ,p51)، إلا أنه يمكن القول بان هذه الظاهرة قد عرفت مرحلتين كبيرتين من التطور، من جهة، فقد عرفت هذه الظاهرة انتشارا كبيرا في أجهزة الدولة، من أسفل إلى أعلى السلم الاجتماعي، ولم تعد تمس الطبقة الحاكمة التي تتشكل تقليديا من البيروقراطية الكبرى فحسب، وإنما امتدت لتشمل الموظفين الوسطاء، وكل أولئك الذين بمقدورهم استغلال السلطة التي يستحوذون عليها في تحقيق مكاسب خاصة أيضا(Jolly ,J. , 2001 ,p 114)، ومن جهة أخرى، فقد تحول الفساد إلى صفة يلصقها المعارضون السياسيون والغاضبون المثيرون للشغب (في 1988 كما في 2011) بالقادة السياسيين ؛ لقد أصبح الفساد يمثل، هكذا على نحو ما، احد أعراض الخلل في التسيير السياسي والاقتصادي للبلاد الذي يتغذى منه، بمعنى أن الفساد قد تحول إلى ظاهرة نسقية تلغم مجمل المؤسسات، وهي لذلك، لم تعد ظاهرة مقبولة أو مستساغة سياسيا واقتصاديا.

نشأت ظاهرة الفساد في الجزائر، التي هي ظاهرة سياسية وظاهرة اقتصادية في آن واحد، وتغذت على نمط تسيير ممركز للاقتصاد، وعلى نظام سياسي أحادي يقوم على "الزبونية السياسية، وقد تفاقمت هذه ظاهرة تحت حكم الشاذلي بن جديد، على الرغم من تحرير الاقتصاد والسياسة، على نحو اكبر بفعل تضاعف وتداخل المصالح السياسية والاقتصادية، وغياب المؤسسات المستقرة والشفافة. كما ساهم اندلاع أعمال العنف في بداية التسعينات وما تبعها من انعدام الاستقرار على مستوى هرم السلطة، وإفقار

Scanned by DocumentScanner | Lufick

الجماهير بشكل عام والطبقة الوسطى بشكل خاص، في تعقيد الظاهرة واتساع نطاقها (Jolly ,J. , 2001 ,p 114) .

علاوة على ذلك، فان ضعف حركية النخب وخلودها في السلطة لفترة طويلة، وبقاء نفس الأسماء والشخصيات في المناصب الأساسية، هي أيضا عوامل ساعدت على الجمود، إن غياب العقاب السياسي من قبل المواطنين يشجع - دون شك - على الاستبداد والإفلات من القصاص، وفي هذا الاتجاه، فان انعدام الحراك السياسي الذي ميز الجزائر، وعجز البلاد عن تبني النهج الديمقراطي، شكلت جميعها عوامل عززت الفساد في البلاد. [1]

على ضوء ما سبق، يتضح بأن الفساد في الجزائر لم يكن مجرد ظاهرة اقتصادية فحسب، بل ظاهرة سياسية أيضا، فقد أصبحت العوامل المؤسساتية والسياسية عوامل تؤخذ في الاعتبار من قبل التحليل الاقتصادي نفسه، سواء تعلق الأمر بضعف شروط الحوكمة، أو غياب الشفافية وغياب الإصلاحات ؛إن الآليات السياسية والاجتماعية التي غدت وساهمت في تعميم الفساد وطابعه النسقي في الجزائر، وبغض النظر عن خصائصها العامة، ينبغي البحث عنها في العلاقات التي تقيمها النخبة الحاكمة بالدولة والجمهور.

يشير الدارسون للوضع الجزائري بان الفساد يتغذى في الواقع من تسير باطرياركي (بمفهوم هشام شرابي عن البطرياركية)

---

[1] ورد في تقرير اللجنة الوطنية لترقية حقوق الإنسان لسنة 2009 بأن " إطارات وأعوان في الدولة، قاموا بخصخصة الوظيفة التي يمارسونها، وساعدهم في ذلك تعيينهم إلى ما لا نهاية في وظائفهم، وصاروا يسيّرون مختلف المؤسسات والإدارات التي كلفوا بها كما لو كانت ملكا يدر عليهم مزايا مادية عند كل عمل يقومون به أو قرار يتخذونه. ويلاحظ مثل هذا السلوك على جميع مستويات المسؤولية". صحيفة "الخبر" 12/08 /2010

Scanned by DocumentScanner | Lufick

جديد للدولة، حيث يتصرف المسيّرون أو المستحوذون على السلطة في الأملاك العمومية وكأنها ملكية خاصة، كما يقوم النظام السياسي بتوزيع المناصب السياسية والإدارية العليا، وما يرتبط بها من مزايا مادية، على أساس الولاء السياسي، وشراء الذمم، وهو ما يميز الأنظمة السياسية الزبونية عموما (George, T. et al. ,2000).

سمح الطابع التسلطي والممركز للنظام للنخب الحاكمة من وضع يدها على أملاك الدولة وتسخيرها لفائدتها ولفائدة المقربين منها، والواقع أن الخلط وعدم الفصل بين الملكية العامة والملكية الخاصة، الذي طبع مرحلة استقلال البلاد مباشرة، والذي مسّ مختلف قطاعات الدولة، لا زال قائما حتى اليوم على الرغم من عملية تحرير الاقتصاد (Jolly ,J. , 2001 ,p 113).

أضحى الطابع المرضي للفساد، الذي أصبح يلغم الاقتصاد الجزائري الجزائر، عائقا أمام التنمية السياسية والاقتصادية للبلاد، فهو يضر أولا بالتجديد والابتكار وروح المبادرة، ويساعد على انتشار الأنشطة الاقتصادية (التي تدر بسرعة أرباحا على أصحابها ولكنها أنشطة غير منتجة للثروة مثل أنشطة الاستيراد والتصدير) على حساب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة التي تخلق الثروة ومناصب الشغل، علاوة على ذلك فإن الفساد يساهم في إضعاف فعالية الدولة، ويلحق أضرارا بليغة بصورة البلاد وبمصداقية الاقتصاد بالنسبة للمستثمرين الأجانب، على وجه الخصوص، ويساهم، على الصعيد السياسي، في خلط المصالح السياسية والاقتصادية، ويجعل بذلك كل محاولة لإحداث إصلاحات مسألة بعيدة المنال.

Scanned by DocumentScanner | Lufick

إن "فساد" نظام العدالة، واتسامه بعدم الشفافية، وغياب القواعد القانونية، سواء في مجال الملكية أو القواعد التجارية والجباية، مسائل لا تدفع بتاتا الناس إلى تبنى قيم النزاهة. على ضوء ذلك، تجد حملات مكافحة الفساد التي تطلق على فترات متقطعة صعوبة كبيرة في التجسيد على ارض الواقع، خصوصا أن هذه الحملات تمسّ في غالب الأحيان المستفيدين من داخل النظام نفسه [1].

- التشريعات القانونية وآليات محاربة الفساد في الجزائر.

أكد رئيس الجمهورية في خطابه الموجه للأمة بمناسبة أدائه اليمين الدستوري لتولى رئاسة الجمهورية لعهدة ثالثة على أهمية محاربة الفساد مشددا اللهجة على وجوب الابتعاد عن ممارسات المحسوبية والرشوة قائلا : "انه لمن الأهمية بمكان أن نواصل ونكثف محاربة ممارسات المحاباة والمحسوبية التي هي مصدر للإحباط ولتثبيط العزائم ومحاربة الرشوة والفساد التي تساهم تأثيراتها في جعل الناس يعزفون عن الجد والكد ؛ وعن دور وسائل الإعلام، أكد رئيس الجمهورية بان لأجهزة الإعلام دورا هاما تضطلع به في محاربة الرشوة والفساد، وستحظى حرية الصحافة التي هي جزء أساسي من مشروعنا الديمقراطي بالاحترام التام بحيث تبقى الدولة حريصة على تسهيل ممارسة وتطور المهنة أكثر

---

[1] أشارت صحيفة الخبر في عددها ل26 ابريل 2011 بان العديد من التحقيقات تم تحريكها حول الحصول على ممتلكات عقارية وأرصدة بنكية وتحويل أموال إلى الخارج تورط فيها 4 وزراء من الحكومة الحالية وعددا من كبار المسؤولين في الدولة : وأشارت الصحيفة بان رئاسة الجمهورية قد تلقت معلومات تفيد بان وزراء وكبار مسؤولين قد تحصلوا على أملاك غير منقولة بناء على عقود موثقة وتحويلات مصرفية بداية من السنة الجارية.

Scanned by DocumentScanner | Lufick

فأكثر وعلى كافة الأصعدة "[1] ؛ وأعاد رئيس الجمهورية خلال اجتماع مجلس الوزراء، التأكيد على عزم وحرص الدولة على التصدي بكل قوة لهذه الظاهرة حتى يتم استئصال جذورها بصورة نهائية من المجتمع الجزائري وتحصينه منها. وفي هذا السياق أوضح رئيس الدولة، بان "هناك مساس بالمال العام وآفة الفساد قد استفحلت فلا أحد يحاول إخفاء هذا الأمر الذي يستنكره المجتمع ولكن ليس بإمكان أحد أن ينكر إصرار الدولة وتصميمها على محاربة هذه الانحرافات بكل ما يخوله القانون من صرامة[2] ."

قصد مواجهة هذه الآفة، تم وضع آليات للوقاية من هذه الانحرافات منها : مصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ابريل 2004، ومصادقتها على الاتفاقية الإفريقية لمحاربة الفساد في جويلية 2006، كما تم سن قانون 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد.

بيد أن هذا القانون لا يستجيب لاتفاقية الأمم المتحدة، والاتفاقية الإفريقية لمحاربة الفساد التي صادقت عليهما الجزائر في 2004 و2006 على التوالي، خصوصا في الجانب المتعلق بحق الوصول إلى المعلومات واشراك المجتمع المدني، وخلافا لتوصيات اتفاقية الأمم المتحدة خصوصا الفصل الثالث عشر، لا يضمن القانون الجزائري حماية الذين يكشفون عن وقائع رشوة أو فساد، أو الذين يقعون ضحية لها فالمادة 46 المعنونة الوشاية المغرضة تحذر كل من يتجرأ على كشف حالات الفساد حيث يعاقب بالسجن

---

[1] خطاب رئيس الجمهورية للأمة بمناسبة مراسيم أداء اليمين الدستورية الجزائر، 19 أفريل 2009

[2] كلمة رئيس الجمهورية في جلسة مجلس الوزراء المنعقد يوم الخميس 03 فبراير 2011

Scanned by DocumentScanner | Lufick

بين 5 و6 سنوات وغرامة مالية تتراوح بين 50 ألف و500 ألف دينار لكل من يحاول عن قصد وبأي وسيلة كانت الوشاية الكاذبة حول المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون، ضد السلطات المختصة، أو ضد عدد من الأشخاص[1].

- إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومحاربته التي تم تنصيبها في بداية 2011 وقد تم إنشاء هذه الهيئة المنصوص عليها في القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006 بعد حل المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها سنة 2000 بغرض تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمواجهة الفساد. وأوكل لهذه الهيئة مهمة وضع السياسات اللازمة للتقليص من حالات الفساد في البلاد". ووفقا للقانون الذي استحدثها فان هذه الهيئة "ستتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتتولى مهام التحري في قضايا الفساد بالاستعانة بالنيابة العامة، كما تتلقى التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية.

ان الشيء اللافت للنظر في هذا القانون، الذي ينظم عمل هذه الهيئة، هو الإشارة إلى أن التقرير السنوي لهذه الهيئة غير قابل للنشر، كما لا يتمتع الجمهور بحق إخطار هذه الهيئة بحالات الرشوة والفساد : وعلاوة على هذه الهيئة المستحدثة، تم استحداث أيضا "الديوان المركزي لقمع الفساد" الذي نص عليه الأمر 10-05 الصادر في 26 أوت 2010 وهذا بغرض "مزيد من الفعالية في قمع الفساد" إلى جانب هذه الهيئات، هناك أيضا مجلس المحاسبة الذي

---

[1] القانون رقم 06-01 لـ 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الجريدة الرسمية عدد 38).

Scanned by DocumentScanner | Lufick

وسعت صلاحياته بحيث أصبحت تشمل الإدارات والشركات العمومية.

يمكن اكتشاف، على ضوء التشريعات المشار إليها أعلاه، وتصريحات المسؤولين، وطبيعة تركيبة وعمل ومهام الهيئات المختلفة التي أنشئت بغرض محاربة الفساد ؛ بان سياسة الدولة في مجال محاربة الفساد في الجزائر تقوم على مقاربة تفضل آلية القمع والعقاب وليس آلية الوقاية، ويمكن الاستدلال على ذلك بكون القوانين والتشريعات التي صادق عليها البرلمان الجزائري في مجال مكافحة الرشوة والفساد هي من "أقسى" التشريعات بدليل أن الفساد يعتبر في نظر القانون جنحة لا يسري عليها التقادم".

تقوم هذه السياسة على المبدأ التالي : كل منحرف يتم القبض عليه سيحاكم ويعاقب بشدة ولن "يفلت من القصاص ما تثبته العدالة من جريمة أو جنحة من جرائم وجنح الفساد والمساس بالمال العام "[1]

إن هذه المقاربة، التي تولي أهمية كبيرة لعمل الجهاز القضائي، تحتاج، كي تعمل بصورة فعالة، إلى توفر عاملين أساسين وهما : أولا- أن تكون هناك إمكانية اكتشاف وقائع الرشوة بيد أن المشكلة تكمن هنا، فالمصالح القضائية للتحقيق وجدت لتحاكم المجرمين وليس للكشف عن حالات الفساد، علاوة على ذلك فان معظم الخبراء يتفقون على أن هذه الجنحة تبقى صعبة الكشف، وتبين الإحصائيات عبر العالم أن نسبة قليلة من وقائع الرشوة يتم الكشف عنها، وان العديد من الحالات لم يتم اكتشافها أو إحالتها على القضاء، وثانيا - استقلال القضاء عن

---

[1] كلمة رئيس الجمهورية في جلسة مجلس الوزراء المنعقد يوم الخميس 03 فبراير

Scanned by DocumentScanner | Lufick

السلطة التنفيذية وهذه الاستقلالية غير قائمة في الجزائر حيث يبقى جهاز القضاء تابعا وتحت وصاية وتأثير وتوجيه السلطة التنفيذية، فضلا عن ذلك، فان المقاربة القمعية لا تبحث في أسباب الرشوة، حتى في حالة قمع المرتشي، لهذا السبب اختارت أمما كثيرة إتباع أسلوب مرن مكتمل يقوم على تبنى السياسات الوقائية من خلال إنشاء هيئات متخصصة مكلفة بالوقاية هدفها الأساسي مكافحة أسباب الفساد وليس معاقبة الأشخاص الفاسدين فقط.

- بيئة وسائل الإعلام في الجزائر وتاثيرها على محاربة الفساد

تفرض الدولة في الجزائر إلى غاية اليوم، احتكارا شبه كاملا على وسائل الإعلام المسموعة والمرئية لكن الأمر أقل تقييدًا بالنسبة للصحافة المطبوعة والالكترونية والانترنت، ولكن السلطة عمليا إذا لم تملك الصحف فهي تملكها لأشخاص أو جهات مقربة منها، وفي حال ظهور وسيلة إعلامية خاصة تحاول توسيع هامش استقلاليتها فهي تلاقي أنواعا مختلفة من التضييق الحكومي.

من الأمثلة على التضييق الذي تمارسه السلطة على الصحافة المستقلة استخدام الإشهار كوسيلة ضغط لإخضاع إرادة الصحف، وقد أنشأت الحكومة لهذا الغرض وكالة مركزية لتسيير الإشهار حيث يفرض على المؤسسات والشركات والإدارات التابعة للدولة ضرورة المرور على هذه الوكالة التي تتولى بنفسها توزيع العروض الاشهارية على الصحف، ولا تخضع عملية التوزيع في الواقع للمعايير التجارية ومدى انتشار الصحيفة، وإنما يوظف هذا التوزيع كنوع من الريع الذي يوزع على الصحف لشراء سكوتها أو ولاءها أو لمعاقبة

Scanned by DocumentScanner | Lufick

الصحف المتمردة، وتستخدم المطابع الحكومية كوسيلة ضغط أيضا وقد تعرضت العديد من الصحف للتهديد بعدم الطباعة بحجة عدم دفع مستحقات المطابع وقد كشفت الصحف الجزائرية بأن كثيرا من الصحف التي لم تسدد مستحقاتها للمطابع الحكومية لم تتعرض للمضايقة طالما أنها تسير فى الخط الذي يرضى الحكومة أما الصحف التي تحاول إظهار استقلاليتها فإنها تتعرض لسيف المطابع وقد استطاعت بعض الصحف التخلص من هذا "الابتزاز" باقتناء مطابعها الخاصة بها مما حررها نسبيا من ضغوط الحكومة.

تواجه وسائل الإعلام الجزائرية على صعيد القوانين والتشريعات، قوانين تمنعها من حيازة المعلومات ونشرها، وهناك قوانين جائرة تلزم الصحفيين بإقامة الدليل على صحة ادعاءاتهم وإلا خسروا القضية، في حين تؤمن هذه القوانين حماية خاصة للموظفين الرسميين، إن هذه القوانين تمنع إظهار الحقيقة، وفي حالة تشويه السمعة تجعل سمعة الموظفين الرسميين تستحق الحماية أكثر مما يحق للشعب أن يطلع على الحقيقة، بالإضافة إلى ذلك فإن القوانين تعرض المواطنين الذين يقدمون معلومات للصحف عن حالات الفساد لدخول السجن مما يخلق جوا من الخوف لا يشجع على ممارسة التحقيق الصحفي وكشف الفساد.

لازال الصحافيون في الجزائر يواجهون تحديات قانونية وبالأخص في مجال الاستقصاء الصحفي كما أن القوانين الخاص بالطعن وتشويه السمعة لا تتوافق بشكل عام مع المقاييس العالمية ؛ فمن جانب حق الوصول إلى المعلومات، وحق حماية مصادر المعلومات، فان قانون الإعلام 1990 الذي حدد الخطوط العريضة لذلك اقر

Scanned by DocumentScanner | Lufick

نظريا بحق الوصول إلى مصادر المعلومات بالنسبة للصحفيين المحترفين، حيث يسمح هذا الحق المفترض للصحفي المحترف بالاطلاع على الوثائق الصادرة عن الإدارة العمومية ذات العلاقة بموضوع مهمته شريطة أن لا تكون هذه الوثائق مصنفة ضمن الوثائق المحفوظة من قبل القانون، وبالمقابل نجد أن هذا القانون يحضر على الصحفي نشر المعلومات التي من شأنها المساس أو تهديد الأمن الوطني أو الوحدة الوطنية أو أمن الدولة، كما يحضر القانون على الصحفي الكشف عن سر من أسرار الدفاع الوطني أو الاقتصادي أو الاستراتيجي أو الدبلوماسي، أو المساس بالحقوق والحريات الدستورية للمواطنين، أو المساس بسر التحقيق القضائي.

يثير القانون أيضا مفهوم السر المهني الذي يشكل، في آن واحد، حق وواجب بالنسبة للصحفيين، حيث لا يمكن للصحفي أن يتحجج بالسر المهني أمام السلطة القضائية في الحالات التالية : في مجال سر الدفاع الوطني كما تحدده التشريعات القائمة، وفي مجال السر الاقتصادي والاستراتيجي، وحينما تمس المعلومات التي يتحصل عليها الصحفي بأمن الدولة بصورة ظاهرة، أو حينما تتعلق المعلومة بالأطفال والمراهقين، أو حينما تتعلق المعلومة بسير التحقيق القضائي.

أما بالنسبة للموظف فان المادة 48 من أمرية 15 جويلية 2006 تمثل عائقا أمام الحق في الوصول إلى المعلومات، حيث يلزم الموظف بالسر المهني ولا ينبغي عليه نشر، إلا في حالات ضرورات العمل، أي وثيقة أو واقعة أو معلومة بحوزته أو تحصل عليها أثناء قيامه بوظيفته كما لا يمكن للموظف أن يعفى من إلزامية السر المهني إلا بعد حصوله على إذن مكتوب من السلطة التي يتبعها وتعاقب

Scanned by DocumentScanner | Lufick

المواد 63 و67 من قانون العقوبات الجزائري كل شخص يفشي أو يستحوذ على معلومة أو يتلف وثيقة يفترض أن تبقى سرية لمصلحة الدفاع الوطني أو الاقتصاد الوطني.

على صعيد آخر، لا توجد في الجزائر قوانين تجبر الإدارة على نشر بعض المعلومات أو تلك التي تسهل الوصول إلى المعلومات، كما لا توجد أي قوانين تجبر الهيئات والإدارات على إنشاء مواقع الكترونية على شبكة الانترنت، واللافت للانتباه أن من بين 48 ولاية(تعادل مقاطعة أو محافظة في بعض الدول) يتشكل منها التقسيم الإداري للجزائر، عدد قليل فقط من الولايات اهتم بإنشاء مواقع على شبكة الانترنت.

- قضايا الفساد في الصحافة المستقلة الجزائرية.

كان الخوض في مسألة الفساد، قبل العام 1990، الذي كانت فيه كل وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة مملوكة للدولة، من الأمور المحرمة على الصحفيين، وقد أثارت الصحافة المستقلة، التي نشأت بعد إقرار التعددية السياسية والإعلامية في دستور 1989، لأول مرة قضايا الفساد في مارس 1990، عندما نقلت على لسان "عبد الحديد براهيمي" الوزير الأول الأسبق قوله بأن مبالغ الفساد في الجزائر بلغت في العشرين سنة الأخيرة حوالي 26 مليار دولار (وهو مبلغ كان يعادل حجم الديون الخارجية الجزائرية آنذاك)، ومنذ ذلك الحين لم تعاود الصحافة التطرق إلى موضوع الفساد، بسبب اندلاع أعمال العنف، إلى غاية سنة 1999.

Scanned by DocumentScanner | Lufick

تعرض العديد من الصحفيين، خلال الفترة الممتدة بين 1993 و1999، للتصفية الجسدية من قبل الجماعات المسلحة وقد كان الهدف من ذلك هو كسر هذه الصحافة الفتية وإرساء مناخ من الرعب داخل قاعات التحرير الصحفية وإفراغها من الصحفيين، وخلق حالة من الهلع في أوساط الصحفيين الذين يتجرؤون على التنديد بالفساد، وقد تحقق ذلك بالفعل حيث تجنبت الصحافة طرح القضايا المتعلقة بكل ماله علاقة بنهب الأملاك العمومية أو خيانة أمانة الوظيفة (Hadjadj,Dj. ,2003,p 6).

عادت الصحافة سنة 1999 إلى إثارة موضوع الفساد من جديد عندما قدرت صحيفة"الوطن" الأموال المشبوهة التي يملكها الجزائريون في البنوك الأجنبية بين 30و35 مليار دولار أمريكي، إثر ذلك، وفي حملته من أجل الاستفتاء حول الوفاق المدني في سبتمبر 1999، طرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة علنيا قضية الفساد الشائكة، وأقرّ بأن الفساد قد أضر بالبلاد أكثر مما أضر بها الإرهاب.

أبدت الصحف الجزائرية بعد سنة 1999، اهتمامًا أكبرً بموضوع الفساد، حيث بينت الكتابات الصحفية آليات الفساد في مختلف القطاعات التجارية والإنتاجية من سوق الأدوية إلى التسلح مرورا عبر سوق المحروقات الضخم، غير أن الصحافيين الذين عملوا في مجال صحافة الاستقصاء ظلوا يتعرضون باستمرار لضغوط السلطات ومواجهة خطر العنف، كما أصبحوا عرضة أيضا "لبارونات المافيا المحلية" (Hadjadj,Dj. ,2003,p7).

بيد أن صعوبات القيام بالعمل الاستقصائي، والرغبة في عدم منح السلطة المبررات لتنفيذ تهديداتها، شكلت في الواقع أعذار للصحافيين

Scanned by DocumentScanner | Lufick

لتجنب إثارة قضايا الفساد ، غير أن ذلك لا ينفى بالمقابل القول بأن القيام بتحقيقات صحفية في الجزائر مهمة شاقة ومحفوفة بالمخاطر بسبب سياق العنف واللامان المستمر الذي ساد في البلاد طوال الفترة الممتدة من 1993 إلى غاية 2005 ، وبسبب أيضا طبيعة عمل النظام السياسي الجزائري الذي يقوم على تقديس السر او كما ما يسميه المؤرخ الفرنسي "بن يمين ستورا" "بمخيال التكتم" في الوضع الجزائري حيث يرى بأن التكتم يجرى النظر اليه في الجزائر على انه سر صناعة السياسة ، وما من شك بان هذه التمثل للسياسة لا يتوافق مع مبدأ تسيير الشأن العام(Stora, B. , 1998) الذي يستند إلى الإعلام والشفافية والرقابة والمشاركة الشعبية والمواطنة.

4. تحليل بيانات الدراسة

قبل الشروع في استعراض التحليل الكمي للبيانات من المفيد أن نقدم أولا تعريفا موجزا للموقعين الالكترونيين لصحيفتي "الخبر" و"الوطن" ، لقد شهدت سنة1997 أول تعامل بين الصحف الجزائرية والنشر الإلكتروني وسمح هذا التعامل مع هذا النمط الجديد من النشر بظهور نوعين من الصحافة الإلكترونية في الجزائر هما : الصحافة الإلكترونية المكملة للطبعة الورقية والصحافة الالكترونية المحضة التي ليس لها طبعة ورقية وقد عمدت الكثير من الصحف الجزائرية إلى النشر الإلكتروني مع المحافظة على الطبعة الورقية من أجل الحفاظ على مكانتها في عالم النشر الالكتروني ، وتحقيق انتشار ورواج أكبر للصحيفة الورقية ، وكسب قراء جدد من مستخدمي الانترنت في كل مكان ، داخل الجزائر وخارجها ،

Scanned by DocumentScanner | Lufick

والتنقل في هذا العالم الالكتروني بمنافسة مثيلاتها من الصحافة الدولية، والهروب من الضغوط السياسية التي تقيد حريتها.

تعتمد معظم العناوين الإعلامية، والتي يقدر عددها ب119عنوان إعلامي وأكثر من 46 صحيفة يومية، في غالبيتها على النشر الإلكتروني كوسيلة لتوزيع مضمونها، وقد كانت صحيفة الوطن، وهي صحيفة مستقلة أنشئت سنة 1991 وناطقة بالفرنسية أول هذه الصحف التي أنشأت موقعا الكترونيا على شبكة الانترنت منذ نوفمبر 1997، أما صحيفة "الخبر" التي كانت أول صحيفة مستقلة معربة تنشأ في أول نوفمبر1991 بعد إقرار التعددية الإعلامية ورفع احتكار الدولة للصحافة المطبوعة فقد أنشأت موقعها الالكتروني على شبكة الانترنت في ابريل 1998 واقتصرت العملية في البداية على وضع النسخة الورقية للتحميل ثم بعد 2003 أصبح الموقع الكترونيا بالكامل.

وعلى العموم، يوفر الموقعان الالكترونيان للصحفيتين عدة مزايا للزائر كالدخول السريع والسهل لكم هائل من المعلومات وإمكانية البحث عن أعداد كثيرة سابقة وإمكانية تصفح أرشيف الجريدة على الخط أو خارج الخط منذ نشأته، ويقدر عدد زوار الموقع يوميا بين 150الف و200 ألف زائر. في حين يزور الموقع الالكتروني لصحيفة " الخبر يوميا حوالي 300 ألف زائر بحسب موقع "وابوراما" المتخصص في إحصاء جمهور الواب.

توزعت المواضيع التي تناولتها الصحيفتان على مدار 12 شهرا والمقدر عددها ب52 موضوع بالنسبة لصحيفة الخبر و29 موضوع بالنسبة لصحيفة الوطن على النحو التالي :

Scanned by DocumentScanner | Lufick

بالنسبة لصحيفة "الخبر" خلى شهري أوت وسبتمبر 2010 من أي إشارة لموضوع الفساد في حين تضمن شهر أكتوبر 2 موضوع بنسبة 3. 8 وشهر نوفمبر 2 بنسبة 3. 8 ٪ موضوع وشهر ديسمبر 1 موضوع واحد بنسبة 1. 9 ٪ أما شهر يناير وفيفرى 2011 فتضمن 3 مواضيع بنسبة 5. 7 ٪ في كلا الشهرين وتميز شهر مارس بارتفاع عدد المواضيع إلى 7 بنسبة 13. 4٪ وارتفعت أكثر في شهر ابريل لتبلغ 9 مواضيع بنسبة 19. 3 ٪ ثم انخفضت في شهر مايو إلى 7 مواضيع بنسبة 13. 4٪ لترتفع من جديد في شهر جوان إلى 11 موضوع بنسبة 21. 1 ٪كأعلى نسبة وأخيرا 7 مواضيع من جديد في شهر جويلية بنسبة 13. 4٪

وبناء على هذا التوزيع يقدر متوسط المواضيع في الشهر بالنسبة "لصحيفة لخبر" 52 /12 = 4. 3

أما بالنسبة لصحيفة"الوطن" فقد تضمن شهري أوت وسبتمبر ومارس وابريل ومايو موضوعا واحدا بنسبة 3. 4 ٪ وشهر أكتوبر 4 مواضيع (13. 7 ٪)وخلى شهري نوفمبر وجوان من أي موضوع وتضمن شهر ديسمبر 8 مواضيع كأعلى نسبة (27. 5 ٪) وتضمن شهر يناير 4 مواضيع (13. 7 ٪ وتضمن شهر فيفري 3 مواضيع (10. 3 ٪) وشهر جويلية 5 مواضيع (17. 24٪) وكان متوسط المواضيع في الشهر بالنسبة لصحيفة "الوطن" 12/29 = 4. 2

تكشف المقارنة العامة بين توزيع المواضيع على شهور السنة بين الصحفيتين فوارق ذات دلالة فإذا كان صحيفة الوطن لم تنشر أي موضوع خلال شهر جوان فان صحيفة" الخبر" نشرت 11 موضوعا كأعلى نسبة 21. 1 ٪ أي أن شهر جوان يمثل الشهر الذي عرف اهتمام اكبر لصحيفة "الخبر" بموضوع الفساد ، وبالمقابل إذا كانت

Scanned by DocumentScanner | Lufick

صحيفة "الخبر"لم تنشر سوى موضوعا واحد عن الفساد خلال شهر ديسمبر فان صحيفة "الوطن" نشرت خلال هذا الشهر 8 مواضيع بنسبة 27. 5 ٪) مما نشر خلال السنة، وتقاربت النسب بين الصحيفتين خلال شهر جويلية وتساوت خلال شهر فيفري. ويمكن تفسير هذا الاختلاف في توزيع المواضيع بكون صحيفة "الخبر" تهتم بنشر الأخبار أو التقارير الإخبارية عن الأحداث المتعلقة بالفساد أي أن معالجتها لموضوع الفساد مرتبطة بالأحداث التي تقع، وبالتالي فان المادة الإخبارية مرتبطة بتوفر هذه الأحداث أو عدم توفرها، في حين تميل صحيفة "الوطن" إلى عدم الاهتمام بتغطية الأحداث والوقائع وتميل إلى طرح الآراء والتحاليل بشكل منفصل عن الأحداث وهذا ما تؤكده لاحقا الأرقام والنسب المئوية الخاصة بتحليل فئات الشكل وفئات المحتوى.

- التحليل الكمي من حيث فئات الشكل.

كشف التحليل الكمي بأن حجم المادة التي نشرها الموقع الالكتروني لصحيفة "الوطن" مقدرة بعدد الكلمات بلغت 23637 كلمة موزعة على 29 موضوعا أي بمتوسط حسابي قدره 815. 06 كلمة عن كل موضوع، في حين كان حجم المادة في الموقع الالكتروني لصحيفة "الخبر" 17061 موزعة على 52 موضوع بمتوسط حسابي قدره 328. 09 كلمة عن كل موضوع، ويكشف الفارق بين الصحفيتين المقدر ب 6576 كلمة لصالح صحيفة "الوطن" عن حقيقة أنه إذا كان عدد المرات التي تناول فيها الموقع الالكتروني لصحيفة "الخبر" موضوع الفساد أكبر من الموقع الالكتروني لصحيفة

Scanned by DocumentScanner | Lufick

"الوطن" بفارق 23 مرة، فان حجم المادة التي نشرتها صحيفة "الوطن" أكبر ويرد هذا الاختلاف إلى تباين في طبيعة المعالجة الصحفية بين الصحيفتين فصحيفة "الخبر" اعتمدت في تغطيتها الإعلامية لموضوع الفساد على نوعي الخبر والتقرير الإخباري وهما نوعان صحفيان يتميزان بالاختصار والدقة وبالتالي لا يستخدم فيهما عددا كبيرا من الكلمات في حين اعتمدت صحيفة "الوطن" على نوع المقال التحليلي كأكثر الأنواع الصحفية استخداما في تغطية موضوع الفساد، والمعروف في مجال الكتابة الصحفية انه عادة ما يكون المقال التحليلي كبير الحجم من حيث عدد الكلمات التي يتضمنها.

والجدير بالملاحظة أن الموقع الالكتروني لصحيفة "الخبر" يقدم لنا إحصائيات عن عدد القراء الذين اطلعوا على كل موضوع من المواضيع المنشورة حيث بلغ إجمالي عدد القراء الذين اطلعوا على ما نشره الموقع حول الفساد 274989 قارئ بمتوسط حسابي قدره 5288. 25 قارئ لكل موضوع، وهو رقم مقبول يكشف عن الاهتمام الذي يوليه القراء لمثل هذه الموضوعات وقد جاءت المواضيع التي تناولت تورط المسؤولين في قمة هرم السلطة في قضايا الفساد في المرتبة الأولى من حيث اهتمام القراء، فالموضوع المعنون (تحريات تعكف على تحديد مصدر تلك الأموال وشملت أسماء ثقيلة، كشوف أرصدة بالملايير لإطارات سامية في بنوك أجنبية) المنشور على موقع الصحيفة بتاريخ 26 ماي 2011 تم قراءته من قبل 40708 قارئ كما حاز موضوع (تحرّيات حول ممتلكات حديثة لوزراء وإطارات سامية في الدولة) المنشور على موقع الصحيفة بتاريخ 27 ابريل 2011 على

Scanned by DocumentScanner | Lufick

اهتمام القراء حيث بلغ عدد القراء الذين اطلعوا على الموضوع 30315 قارئ وهو رقم معتبر يكشف لنا مدى اهتمام الجمهور بالموضوعات التي تمس الفساد العمودي الذي تتورط فيه الشخصيات الثقيلة في دواليب الحكم.

أما المواضيع الأقل قراءة فهي تلك التي تخص الأخبار المتعلقة بالفساد الأفقي أي تلك التي تتحدث عن توقيف موظفين في الإدارات العامة والجمارك بتهم تلقي رشاوى لأن القراء اعتادوا على مثل هذه الممارسات ولا يعتبرونها تستحق الاهتمام لأنها أصبحت اعتيادية ومتكررة.

ولا يقدم الموقع الالكتروني لصحيفة "الوطن" إحصائيات عن عدد القراء وبالتالي لم يتسنى لنا قياس مدى متابعة القراء للمواضيع التي ينشرها الموقع عن الفساد.

- **من حيث الأنواع الصحفية المستخدمة** : استخدمت الصحيفتان في تغطيتهما لموضوع الفساد سبع (7) أنواع صحفية هي : الحوار أو الحديث الصحفي والمقال الافتتاحي والمقال التحليلي والخبر والتقرير الإخباري والقصة الخبرية والعمود الصحفي، وجاءت عملية التحليل على النحو التالي حيث استخدمت صحيفة الخبر خمسة أنواع صحفية هي التقرير الإخباري 26 مرة بنسبة 50% والخبر 20 مرة بنسبة 38. 4% والعمود الصحفي 4 مرات بنسبة 13. 7 % والقصة الإخبارية والحوار الصحفي مرة واحدة على التوالي بنسبة 1. 92 % ولم تستخدم ولو مرة واحدة المقال الافتتاحي والمقال التحليلي .

Scanned by DocumentScanner | Lufick

في حين اعتمدت صحيفة "الوطن" على الأنواع الصحفية التالية : المقال التحليلي 11 مرة بنسبة 37. 9 % والتقرير الإخباري 10 مرات بنسبة 34. 4 % والحوار الصحفي 3 مرات بنسبة 10. 3 % والعمود الصحفي مرتين (2) بنسبة 6. 8% والخبر مرة واحدة بنسبة 3. 4 % ولم تستخدم القصة الإخبارية ولو مرة واحدة. وتبرز هذه النسب الاختلاف البين بين الصحفيتين في استخدامهما للأنواع الصحفية في تغطية موضوع الفساد ويختفي خلف هذا الاستخدام رؤية كل صحيفة وموقفها من موضوع الفساد

- **من جانب فئات الموضوع**، : تم إحصاء استخدام 13 فئة لتغطية موضوع الفساد توزعت على النحو التالي : محاكمات، مناقشات برلمانية، تحقيقات شرطة، تحقيقات قضائية، عرض إحصائيات عن الفساد، عرض تقارير وطنية ودولية، تصريحات المسؤولين، تحليل وثائق، تعديل قوانين وتشريعات، نشاط المجتمع المدني، نشاط الهيئات المكلفة بمحاربة الفساد، آراء حول محاربة الفساد، توقيف متهمين بالفساد. واستخدمت صحيفة "الخبر" فئة المحاكمات10 مرات بنسبة 19. 23 % وتحقيقات الشرطة 8 مرات بنسبة 15. 38% وتحقيقات قضائية 5 مرات بنسبة 9. 61 % ونشاط المجتمع المدني 5 مرات بنسبة 9. 61 % تعديل قوانين وتشريعات، وتصريحات المسؤولين 4 مرات بنسبة 7. 69 % تحليل وثائق وآراء حول محاربة الفساد، توقيف متهمين بالفساد 3 مرات بنسبة 5. 76 ٪ وتقارير وطنية ودولية وإحصائيات ومناقشات برلمانية مرتين بنسبة 3. 84٪ وأخيرا نشاط الهيئات المكلفة بمحاربة مرة واحدة بنسبة 1. 92 ٪

Scanned by DocumentScanner | Lufick

أما فئات الموضوعات لدى صحيفة "الوطن" فجاءت على النحو التالي : نشاط المجتمع المدني وآراء حول محاربة الفساد 4مرات بنسبة 13. 79٪ وتعديل قوانين وتشريعات وتحقيقات شرطة 3 مرات بنسبة 10. 34٪ إحصائيات، محاكمات، مناقشات برلمانية، تقارير وطنية ودولية، تصريحات المسؤولين، نشاط الهيئات المكلفة بمحاربة مرتين بنسبة 6. 89 ٪ وتحقيقات قضائية، توقيف متهمين بالفساد، تحليل وثائق، مرة واحدة بنسبة 3. 44 ٪

ويبدو الاختلاف بّين بين الصحفيتين من حيث فئات الموضوع، فإذا كانت صحيفة "الخبر" اهتمت بنشر أخبار وتقارير إخبارية عن محاكمات المتهمين في قضايا الفساد وتحقيقات الشرطة وأجهزة القضاء فان صحيفة "الوطن" اهتمت بإبراز نشاط المجتمع المدني في مجال محاربة الفساد وفتح النقاش لمعرفة آراء المختصين في السياسة والإجراءات التي تتبعها الحكومة في مجال محاربة الفساد ولم تول أهمية كبيرة للمواضيع المتعلقة بالمحاكمات والتحقيقات الأمنية والقضائية.

- فئة الفاعلون الذين أبرزتهم الصحيفتان في مجال مكافحة الفساد : أبرزت صحيفة "الخبر" فئات معينة من الفاعلين هم القضاة 10 مرات والمحققون من الشرطة 7 مرات والوزراء 3 مرات ونواب البرلمان ورجال الإعلام مرتين والناشطون في المجتمع المدني ورجال القانون والخبراء والمواطنين والموظفين البسطاء مرة واحدة في حين لم تبرز ولو مرة واحدة شخصيات سياسية معارضة. في حين اهتمت صحيفة "الوطن" بإبراز شخصيات برلمانية 4 مرات وشخصيات سياسية معارضة وناشطون في المجتمع المدني ووزراء ومسؤولون وقضاة 3 مرات وحقوقيين وخبراء ومحققون من الشرطة والمخابرات 2 مرات ولم تبرز لو مرة واحدة رجال الإعلام والمواطنين والموظفين البسطاء.

Scanned by DocumentScanner | Lufick

ونلاحظ وجود اختلاف في الشخصيات التي ركزت عليها كلتا الصحفيتين بوصفها شخصيات فاعلة في مجال مكافحة الفساد، حيث أبرزت صحيفة "الخبر" بالدرجة الأولى القضاة والمحققون في أجهزة الأمن والشرطة في حين أبرزت صحيفة "الوطن" شخصيات برلمانية وشخصيات سياسية معارضة وناشطين في المجتمع المدني ويعكس هذا التباين في طبيعة الشخصيات الفاعلة التي حاولت كل صحيفة التركيز عليها وابرازها، الاختلاف بين الصحفيتين في رؤيتهما لمسألة محاربة الفساد، فصحيفة" الخبر" تنظر إلى محاربة الفساد على أنها حرب قانونية في حين ترى صحيفة "الوطن" في الحرب على الفساد على أنها حرب سياسية وطبيعي جدا أن يكون هناك اختلاف في تحديد الشخصيات التي تشكل مفتاح هذه الحرب.

- فئة المصدر : بالنسبة للمصادر التي اعتمدت عليها الصحيفتان في تقديم الموضوعات عن ظاهرة الفساد كشف تحليل البيانات عن الأرقام التالية : المصادر الداخلية للصحيفة(صحافيون ومراسلون) 27مرة لصحيفة "لخبر" 14 مرة "للوطن"، محاضر الشرطة (6 مرات "الخبر" و3 مرات "الوطن") وثائق رسمية(5 مرات "الخبر" 4 مرات "الوطن") تقارير الهيئات الوطنية (2 مرتين "الخبر" 1 مرة واحدة "الوطن") تقارير الهيئات الدولية (2 مرات بالنسبة "للخبر" و2 مرات بالنسبة "للوطن") مصادر لم يتم الكشف عنها (10 مرات "الخبر" و5مرات " الوطن").

- **فئة الموقف** الذي أبدته الصحفيتان اتجاه المادة المعالجة في تغطيتها لظاهرة الفساد وكانت النتائج على النحو التالي : الموقف

Scanned by DocumentScanner | Lufick

من المسؤولين الرسمين محايد بالنسبة لصحيفة "الخبر" وسلبي بالنسبة لصحيفة "الوطن" أما الموقف من إجراءات الحكومة في مكافحة الفساد والقوانين والتشريعات التي سنتها فقد كان موقف "الخبر" محايدا على العمومي وسلبي على العموم بالنسبة لصحيفة "الوطن" أما الموقف من التحقيقات القضائية والتحقيقات التي تقوم بها الهيئات الحكومية فكان موقف "الخبر" محايد وأظهرت صحيفة "الوطن" موقفا سلبيا منها، أما الموقف من تصريحات المعارضين فكان محايد بالنسبة "للخبر" وايجابيا بالنسبة "للوطن" وأظهرت صحيفة "الخبر" موقفا محايدا من تقارير الهيئات الوطنية وفى المقابل موقف سلبي لصحيفة "الوطن" واتفقت الصحيفتين في إبداء موقفا ايجابيا من تقارير الهيئات الدولية، أما الموقف من أحكام العدالة فقد كان ايجابيا بالنسبة "للخبر" وسلبيا بالنسبة "للوطن" وعلى العموم أظهرت "الخبر" بوجه عام موقفا محايدا من القضايا المعالجة وعلى النقيض من ذلك أظهرت صحيفة "الوطن" موقفا سلبيا من اغلب القضايا المطروحة.

- التحليل الكيفي للبيانات

اعتمدت صحيفة "الخبر" على نشر أخبار عن وقائع الفساد، من تحقيقات الشرطة، وتقارير الهيئات، والتحقيقات القضائية، ومحاكمة المتهمين، في حين ابتعدت "الوطن" عن نشر الأخبار المتعلقة بوقائع الفساد إلا نادرا واهتمت بطرح الآراء حول سياسة الحكومة في مجال مكافحة الفساد والقوانين القائمة وأسباب عدم تفعيلها وعمل الأجهزة

Scanned by DocumentScanner | Lufick

المكلفة بمحاربة الفساد، وركزت على إبراز مواقف السياسيين وأصحاب الخبرة في تقييم هذه الإجراءات ومدى فعاليتها.

وتجلى هذا الاختلاف بين الصحيفتين في الأنواع الصحفية التي استخدمتها كل صحيفة في تغطية الموضوعات المتعلقة بالفساد، حيث اعتمدت "الخبر" بنسبة كبيرة على نوعى الخبر والتقرير الإخباري، وأهملت نوع المقال التحليلي وبالمقابل اعتمدت صحيفة "الوطن" على المقالات التحليلية بالدرجة الأولى وأهملت الأنواع الخبرية وهذا يكشف لنا عن اختلاف أسلوب الصحيفتين في رؤيتهما لظاهرة الفساد حيث اهتمت "الخبر" بفضح أفعال الفساد والتشهير بالمفسدين كأسلوب في حين استند معالجة صحيفة "الوطن" إلى رؤية الفساد كظاهرة تحتاج إلى تحليل أسبابها وتحليل سياسة الحكومة والإجراءات التي تقوم عليها ولذا ركزت كثيرا على مناقشة هذه الإجراءات المتبعة والقوانين وأبرزت نقائصها وخلصت إلى المطالبة بتعديلها كما استندت رؤية صحيفة الوطن إلى منهجية تحليل واضحة ويمكن تبرير ذلك من جانبين : أولا فتحها المجال للخبراء والمختصين لتقديم آرائهم في الظاهرة وكيفية معالجتها ومحاربتها، وثانيا، أن أكثر الكلمات تداولا في المادة المعالجة لهذه الصحيفة هي الوقاية، المسعى، الإستراتيجية، الإرادة، الوقت، في حين أن الكلمات الأكثر تداولا في المادة المعالجة لصحيفة الخبر هي السجن، الاختلاس، التحقيق، المحاكمة، القبض، وتتطابق رؤية صحيفة "الخبر" إلى حد ما مع رؤية الحكومة التي تقوم على مقاربة قمعية للفساد حيث تشدد الحكومة على مسألة إلحاق عقاب شديد بالأشخاص المتورطين في الفساد والابتعاد

Scanned by DocumentScanner | Lufick

عن المقاربة التي تقوم على الوقاية وقد اثبت التجارب المختلفة في العالم بان أفعال الفساد يصعب الكشف عنها وبالتالي يقلل ذلك من فعالية المقاربة القمعية.

عالجت صحيفة "الخبر" ظاهرة الفساد كظاهرة انحراف حيث تم التركيز على الأفعال الفردية كأفعال منحرفة ولم يتم ربط ذلك بمسألة تسير الشأن العام .

وعلى الرغم من أن صحيفة "الخبر" قد غطت معظم الأفعال والوقائع المتعلقة بالفساد ونشرت التقارير المختلفة عن التحقيقات الجارية وملاحقة المفسدين إلا أن الصحيفة التزمت مواقف محايدة ولم تبد أي مواقف صريحة اتجاه سياسة الدولة في مجال مكافحة الفساد أو إجراءات الحكومة ويؤكد ما نذهب إليه كون الصحيفة لم تعتمد على أنواع الرأي إلا في حالات قليلة جدا كما أنها لم تناقش الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في مجال مكافحة الفساد ولم تستعن برأي الخبراء أو رجال السياسة أو رجال القانون.

وعلى النقيض من ذلك أظهرت صحيفة الوطن مواقف سلبية اتجاه جهود الحكومة في محاربة الفساد وشككت في نوايا وإرادة السلطة، وقد اتسمت مواقف الصحيفة بالنقد الحاد اتجاه سياسة الحكومة وركزت على إبراز نقائص وتناقضات هذه السياسة وإجراءاتها، وأخضعت عمل الحكومة وجهودها في مجال محاربة الفساد إلى التقييم في حين التزمت صحيفة "الخبر برصد الوقائع والأخبار فقط دون إبداء الرأي أو إبداء مواقف من سياسة الحكومة.

Scanned by DocumentScanner | Lufick

- اتسمت معالجة صحيفة "الوطن" على خلاف معالجة صحيفة الخبر بالعمق في تحليل إشكالية الفساد في الجزائر حيث حاولت الربط بين قضايا الفساد وطبيعة النظام السياسي السائد وقضايا الديمقراطية والشفافية وحرية التعبير حيث ربطت نجاح جهود محاربة الفساد بتغيير النظام وإدخال إصلاحات سياسية وتحرير وسائل الإعلام.

وقدمت صحيفة "الوطن" مقترحات ومطالب لجعل عملية محاربة الفساد عملية فعالة واستعانت بخبراء ومتخصصين في القانون والمحاسبة المالية لتقديم شروح للقارئ وتفسير أسباب الضعف في الترسانة القانونية القائمة التي لم تحد من تفاقم ظاهرة الفساد واستفحالها في حين اهتمت "الخبر" بالبحث في تقديم المعلومات والأخبار للقارئ عن الفساد في البلاد.

يميل موقف "الخبر" إلى خدمة مصلحة الحكومة -حتى لو كان ذلك بشكل غير مباشر - فالتركيز على نشر التحقيقات الأمنية والقضائية في الفساد ونشر التقارير الصحفية عن محاكمات المتهمين في الفساد يصب في صالح تثمين جهود الحكومة وإظهارها بمظهر الجاد في محاربة الفساد بلا هوادة، في حين ركزت "الوطن" على العكس من ذلك تماما على إبراز إخفاقات الحكومة في هذا المجال وأبرزت أن ما تم كشفه من قضايا فساد يعكس الصراع بين الأجنحة المختلفة للسلطة وليس تأكيدًا على إرادة هذه الأخيرة في محاربة الفساد مستدلة ارتفاع معدلات الفساد وعدم تراجعها، بل وتراجع ترتيب الجزائر في التقارير التي تصدرها منظمة شفافية دولية، وهي مؤشرات تعتبرها الصحيفة دليل على فشل الحكومة في هذا المجال.

Scanned by DocumentScanner | Lufick

يتجلى الاختلاف بين الصحفيتين في رؤيتهما لمسألة محاربة الفساد في الفاعلون الذين أبرزتهم المعالجة الصحفية لكلتا الصحيفتين حيث نجد بان صحيفة "الخبر" أبرزت القضاة ومحققي الشرطة كفاعلين أساسين في عملية الحرب على الفساد وبالمقابل لم تول اهتماما للناشطين السياسيين والناشطين في المجتمع المدني والجمعيات المهتمة بمحاربة الفساد كما لم تول اهتماما للمتخصصين والخبراء في القانون والتسيير ويتطابق ذلك مع رؤية الصحيفة للفساد ورؤيتها أيضا لكيفية القيام بالحرب على الفساد حيث اعتبرت بأن هذه الحرب هي مسألة قانونية إجرائية تخص الأجهزة المخولة الصلاحية للقيام بذلك، بعبارة أخرى تنظر صحيفة "الخبر "للحرب على الفساد بأنها مسألة تخص الدولة وليس مسألة تهم المجتمع بمختلف فئاته ولا تعتبر بأن الحرب على الفساد تندرج في إطار السعي الشامل إلى إحداث التغيير والإصلاح في تسيير الشأن العام وإرساء الحكم الراشد. وبالمقابل تكشف فئات تحليل الفاعلين الذين أبرزتهم صحيفة الوطن في الحرب على الفساد (نواب المعارضة، الفاعلون في المجتمع المدني، الخبراء ورجال القانون والسياسة) أن الصحيفة تنظر إلى الحرب على الفساد بأنها حربا سياسية تستلزم نضالا سياسيا حيث تصبح الدعوة إلى محاربة الفساد هي دعوة للمجتمع للتغيير والعمل على إرساء نظام سياسي يقوم على الشفافية وضمان الحريات والانفتاح على قطاعات المجتمع. إن الحرب على الفساد من وجهة النظر الصحيفة لا تتوقف عند حدود تشديد القوانين أو سن المزيد منها أو القصاص من المفسدين وإنما تتعداها إلى العمل من اجل تدعيم أسس النظام الديمقراطي

Scanned by DocumentScanner | Lufick

كضمانة أساسية لحماية المواطن وتمكينه من ممارسة الرقابة الفعلية على عمل الحكومة.

- تقييم دور الصحيفتين في محاربة الفساد.

اعتمدنا في تقييم دور الصحفيتين الالكترونيتين في محاربة الفساد على مؤشر تطور وسائل الإعلام الذي وضعه مجلس التبادل العالمي للأبحاث والذي يستند إلى تقييم الصفات المميزة لوسائل الإعلام والبيئة السياسية والقانونية التي تعمل في ظلها ويقوم هذا المؤشر على تقييم خمسة أوجه أساسية لأجهزة وسائل الإعلام : نوعية الصحافة، البيئة القانونية والتنظيمية، تعددية مصادر الأنباء، الدعم المادي للإعلام، تنمية جمعيات لها علاقة بوسائل الإعلام ومنظمات غير حكومية واتحادات. هذه الأوجه الخمس لأجهزة وسائل الإعلام تساهم في تدعيم قدرة وسائل الإعلام على القيام بدورها في محاربة الفساد من حيث الاستقرار المادي تتمتع الصحفيتين بوضعية مالية مريحة سمحت لهما بالاستقلال عن احتكار الدولة للمطابع واقتناء شراكة مطبعة، والاستقلال عن الضغوطات المالية المختلفة خاصة ويمكن التقرير بان للصحفيتين إمكانيات مالية تسمح لهما بالإنفاق على انجاز تقارير الاستقصاء

من حيث الوجه الثاني والمتمثل في وجود منظمات غير حكومية تتمتع بحرية الرأي ويمكنها دعم وسائل الإعلام الجريئة والصحافيين الذين يحاربون الفساد فالمؤشر سلبي حيث أن المنظمات غير الحكومية الجزائرية تعاني من التضييق على أنشطتها من قبل السلطة وعلى سبيل المثال فان المنظمات الجزائرية للدفاع عن

Scanned by DocumentScanner | Lufick

حقوق الإنسان التي تدعم حرية التعبير وتدعم حرية الصحافة لا تتمتع بالحرية الكاملة في التحرك فكثيرا ما تلجأ السلطة إلى استخدام قانون حالة الطوارئ لمنع هذه المنظمات من تنظيم أنشطة إعلامية أو توعية أو تنظيم وقفات احتجاجية، كما تتعرض أنشطتها إلى التعتيم من قبل وسائل الإعلام المملوكة للدولة التي ترفض تغطية أنشطة هذه التنظيمات ومنع أعضائها من مخاطبة الجمهور وتبليغ رسائلها إلى الرأي العام عبر هذه الوسائل. إن الدعم المعنوي والأدبي التي تتلقاه الصحف الجزائرية المستقلة يأتي من الخارج أي من المنظمات غير الحكومية الدولية ويتجسد هذا الدعم خصوصا في تنظيم ورشات تدريبية للصحفيين لاكتساب مهارات معينة في مجال العمل الصحفي أو في تغطية الانتخابات أو القيام بتحقيقات صحفية.

أما فيما يتعلق بمعيار تعدد مصادر الأنباء فباستثناء الصحافة المستقلة والصحف الالكترونية والمواقع الإخبارية على شبكة الانترنت التي تحاول أن تقدم للمواطن معلومات ووجهات نظر متعددة فان باقي وسائل الإعلام المسموعة والمرئية ووكالة الأنباء لا تقدم سوى وجهة نظر الحكومة وتمتنع عن فتح المجال أمام الآراء المعارضة أو المختلفة عن رأي الحكومة.

أما بالنسبة لمدى صلاحية المعايير الاجتماعية والقانونية لحماية وتعزيز الرأي الحر وحيازة المعلومات الرسمية، فيمكن القول بضعف هذه المعايير إذ على الرغم من تأكيد الدستور الجزائري في مواده على صيانة حق المواطن في حرية التعبير والرأي إلا أن القوانين السارية في مجال الإعلام لا تجسد هذا الحق على ارض الواقع في ظل احتكار الدولة لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية وغياب

Scanned by DocumentScanner | Lufick

النصوص القانونية التي تسمح للمواطن بالوصول إلى المعلومات الرسمية وغياب إمكانية اللجوء إلى الطعن في حالة رفض المؤسسات الرسمية تزويده بالمعلومات. ينعكس ضعف المعايير الاجتماعية والقانونية لحماية وتعزيز الرأي الحر وحيازة المعلومات الرسمية على قدرة وسائل الإعلام الجزائرية في أداء دور فعال في مجال محاربة الفساد لأنه يحرمها من الوصول إلى المعلومات كما يحرمها من دعم المواطن لها بالمعومات التي تمكنها من ملاحقة وكشف ضروب الفساد وتقديم القرائن والأدلة لفضح المفسدين.

أخيرا وفيما يتعلق بمقاييس الصحافة المحترفة نلاحظ استجابة الصحيفتين لثلاث عوامل من العوامل الخمس المذكورة أعلاه والمتمثلة في عدالة وتوازن التقارير التي تعدها والتزام الصحفيين بقواعد سلوك مقبولة، ومعالجة الصحفيتين لقضايا هامة في حين لا تستجيب الصحفيتين لعاملين وهما عدم تقديم الصحيفتين لتحقيقات صحفية بسبب عدم توفر شروط ممارسة الصحافة الاستقصائية وممارسة الصحفيين للرقابة الذاتية بسبب الخوف وعدم توفر الحماية الكافية للقيام بنشر معلومات تخص المتورطين في الفساد باستثناء تلك التي يحصل عليها الصحفي من الجهات الرسمية.

5. النتائج العامة للدراسة

لم تعتمد الصحف الجزائرية على الاستقصاء كوسيلة لكشف حالات الفساد واكتفت إما بالاعتماد على نشر التقارير الصحفية حول حالات الفساد بناءً على ما يصلها من تقارير ومحاضر الشرطة وأجهزة التحقيق، وإما الاعتماد على إبداء الرأي في السياسات المتبعة

Scanned by DocumentScanner | Lufick

من الحكومة ونقدها، ويفسر عزوف الصحف الجزائرية عن استخدام التحقيق أو الاستقصاء لعدم توفر مناخ يساعد على ذلك في ظل التضييق الذي يمارس على الصحفي في عمله من أطراف عدة، وصعوبات الوصول إلى المعلومات في ظل غياب القوانين التي تحمى الصحفي وتلك التي تجبر الإدارة العامة على نشر المعلومات أو توفير الوثائق الإدارية وجعلها في متناول الجمهور.

وتعتبر الجزائر من البلدان التي تفتقر إلى نصوص قانونية تضمن الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات، إلى جانب تجريم الكتابة الصحفية إذا لم يقدم الصحفي الدليل على ادعاءاته، وتعتبر هذه الظروف غير مساعدة على استخدام صحافة الاستقصاء خصوصا أن الموظف الذي يمكن ان يشكل مصدرا بالنسبة للصحفي في استقاء المعلومات والأدلة عن الفساد لا يتمتع بالحماية التي تسمح له بكشف حالات الرشوة التي تقع في منظمته، إلى جانب ذلك، فان القيام باستقصاء لكشف حالات الفساد يتطلب مهارات لا تتوفر في اغلب الصحفيين الجزائريين الذين لم يتلقوا تدريبا على هذا النوع من الصحافة.

على ضوء ذلك، لم تكن الصحف الجزائرية طرفا أو وراء الكشف عن حالات الفساد حيث أن كل القضايا التي فجرت واطلع عليها الرأي العام عبر هذه الصحف جاءت بناءً على تحقيقات أمنية وقضائية ولم يكن للصحافة أي دور في تفجيرها أو الكشف عنها، لقد اقتصر دور الصحافة على الترويج الإعلامي لهذه القضايا وإطلاع الرأي العام على تفاصيلها وخلفياتها، واستغلال هذه القضايا من اجل مطالبة الحكومة بتشديد الإجراءات ومواصلة العمل من اجل الحد من الظاهرة.

Scanned by DocumentScanner | Lufick

- بالمقابل، أثمرت جهود الصحافة في ضغوطها على الحكومة بتعديل قوانين أو تفعيل نشاط هيئات محاربة الفساد حيث نجحت الكتابات الصحفية في دفع الحكومة إلى تعديل قوانين محاربة الفساد ورفع الجرم عن فعل التسيير وتطبيق آليات جديدة في منح الصفقات العمومية للحد من انتشار حالات الفساد.

- قدمت الصحافة للرأي العام معلومات وفيرة عن الوضع العام للبلاد في مجال الأخطار والانعكاسات السلبية للفساد على التنمية الوطنية حيث قدمت له إحصائيات وأرقام عن الآثار المالية لهذه القضايا على الاقتصاد الوطني وربطت بين مشاكل المواطنين في مجال الصحة والتعليم والسكن واستفحال ظاهرة الفساد واستطاعت الصحافة بفعل ذلك أن تشكل إلى حد ما وعيا وطنيا بالأضرار التي لحقت بصورة البلد بسبب انتشار ممارسات الفساد، وحركت إلى حد ما جمود المجتمع وسلبيته إزاء قضايا الفساد ؛ إذ، وعلى الرغم من انعدام الحماية بالنسبة للمواطن في مجال فضح ممارسات الفساد، إلا انه لوحظ في السنوات الأخيرة، خصوصا، مع انتشار الانترنت واستخدام الشبكات الاجتماعية لجوء المواطنين إلى استخدام أسلوب الرسائل المجهولة المصدر التي تتضمن الإشارة إلى حالات فساد لم يتم الكشف عنها، وتتلقى المواقع الالكترونية لهذه الصحف العديد من الرسائل التي تخبر بوجود حالات فساد في هذه المؤسسة أو تلك، كما لجأ العديد من الشباب إلى نشر فيديوهات عن حالات مزعومة للفساد على مواقع "اليويتوب"، غير انه من الصعب الاعتماد على الرسائل المجهولة المصدر كوسيلة من

Scanned by DocumentScanner | Lufick

وسائل الكشف عن حالات الفساد ما لم تتضمن أدلة موثقة وليس مجرد الوشاية.

- حركت الصحف المجتمع المدني للمساهمة في الحرب على الفساد، وتجسد ذلك في إنشاء خلايا على مستوى جمعيات المجتمع المدني لجمع الأدلة حول حالات الفساد وتسليمها للهيئات المختصة، وينتظر من الصحافة الالكترونية أن تكثف جهودها في مجال توعية المواطنين ودفعهم إلى التعامل الايجابي مع الهيئات التي استحدثت لمكافحة الفساد.

- حققت الصحافة نجاحا في كشف مواقف نواب الشعب وتقاعسهم عن محاربة الفساد وتقاعسهم عن التصريح بممتلكاتهم وفق ما تقتضيه القوانين، وصمتهم إزاء الفضائح المتكررة للفساد وعجزهم عن تشكيل لجان تحقيق برلمانية في هذه الفضائح كما يحدث في دول أخرى، وهي مسالة أضرت على نحو بالغ بصورة النائب البرلماني كممثل للشعب، وأفقدت الهيئات النيابية شرعيتها ومصداقيتها لدى المواطن، وسيكون من الصعب على النواب الحاليين ترشيح أنفسهم في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

لقد استطاعت الصحف بفضل تغطيتها لقضايا الفساد أن تكون لدى المواطن وعى وقناعة بأن الكثير من المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها مرتبطة بفشل التنمية بسبب استفحال الفساد وقد عبر المواطنون عن ذلك من خلال الشعارات التي أصبحت ترفع في المظاهرات الاحتجاجية حيث أصبح من المألوف أن نقرأ في هذه الشعارات "الشعب يريد إسقاط الفساد"

Scanned by DocumentScanner | Lufick

- أبرزت الدراسة بان تهديد وتدخلات الحكومة وضعف القوانين التي تحمى الصحف تشكل عوائق أساسية لوسائل الإعلام في محاربة الفساد وتوسيع نطاق الحريات العامة والحريات الصحفية وتدريب الصحفيين على فنون العمل الصحفي في مجال الاستقصاء وتحسين ظروف عمل الصحفيين تشكل عناصر ضرورية لتفعيل تقييم دور الصحافة في محاربة الفساد.

من خلال تطبيق مؤشر الآثار الملموسة(المباشرة) والآثار غير الملموسة(غير المباشرة) لدور وسائل الإعلام في محاربة الفساد الذي وضعه "ستاربنوهت" Starpenhurst أمكننا قياس فعالية دور الصحيفتين في محاربة الفساد وإحداث التغيير السياسي والاجتماعي المطلوب :

- ضعف تأثير دور الصحافة من جانب الآثار الملموسة (المباشرة) :

لم تؤد التغطية الصحفية التي قامت بها الصحيفتين إلى دفع المسؤولين إلى الاستقالة أو الإقالة من مناصبهم [1]، فعلى الرغم من التغطية الصحفية المستفيضة لما عرف بفضيحة "سونطراك " (الشركة البترولية الأولى في الجزائر) واتهام الصحافة لوزير الطاقة بالفساد والعجز عن كشف الفساد وان الشركة تعمل تحت وصاية وزارته إلا انه تشبث بمنصبه إلى آخر لحظة ورفض كل التهم وأصر على عدم تحمله لأي مسؤولية، ولم يقدم استقالته كما يحدث في الدول الديمقراطية ولم تنجح الصحافة في الدفع إلى إقالته أيضا واستمر في منصبه إلى غاية إجراء تعديل حكومي في المناصب الوزارية. كما أن

---

[1] يشير تقرير اللجنة الوطنية لترقية حقوق الإنسان فى تقريره لسنة 2009 الى أن "بعض إطارات الدولة صار يبلغ عنهم بالاسم في الصحافة بسبب عمليات الاختلاس دون أن تتحرك الآلة القضائية لمتابعتهم. صحيفة "الخبر" 08/ 12/ 2010.

Scanned by DocumentScanner | Lufick

وزير المالية وعلى الرغم من استدعائه في ما عرف بفضيحة "خليفة" وعلى الرغم مما كتبته الصحف عن تورطه في هذه الفضيحة، وعلى الرغم من تصريحه أمام المحكمة والصحافة بأنه افتقد إلى الذكاء في تعامله مع القضية إلا أنه لم يستقل من منصبه ولم يقال.

- على الرغم من كشف الصحف عن رفض بعض النواب التصريح بممتلكاتهم وفق ما ينص عليه القانون إلا أن ذلك لم يؤد إلى تحرك أية جهة من اجل إجبار هؤلاء النواب إلى الامتثال إلى القانون. على الرغم من نشر الصحف لعدة فضائح فساد مست عدة قطاعات اقتصادية إلا أن ذلك لم يفضي إلى استقالة الوزراء المسؤولين على القطاع.

- إن نشر الصحف لتقارير عديدة عن الفساد في مؤسسات حكومية لم يفض إلى تحرك الجهات المكلفة بمحاربة الفساد إلى فتح تحقيقات قضائية للتأكد مما نشرته الصحف وقد أشار رئيس اللجنة الجزائرية لترقية حقوق الإنسان (منظمة حقوقية حكومية) في تقرير اللجنة السنوي إلى هذه الحقيقة بالقول" 'إن بعض إطارات الدولة صار يبلغ عنهم بالاسم في الصحافة بسبب عمليات الاختلاس دون أن تتحرك الآلة القضائية لمتابعتهم"

- لم تحقق الصحافة نجاحا في إجبار الحكومة على تعديل قانون العقوبات وإلغاء تجريم الكتابة الصحفية وإصدار قوانين تجسد الحق الدستوري في الوصول إلى المعلومات، وحماية مصادر المعلومات لدى الصحفي وحماية المواطن، ومطابقة التشريع الجزائري مع بنود الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

Scanned by DocumentScanner | Lufick

أما تأثير دور الصحافة في محاربة الفساد من جانب الآثار غير المباشرة، فيمكن القول، بان الحملات التي قامت به الصحف حول أسباب ودوافع عدم تنصيب اللجنة في عملها بالرغم من مرور 5سنوات على نشر القانون الذي يستحدثها قد ساهمت في تفعيل هذه الهيئة التي تم تنصيبها في عملها مطلع 2011.

ساهمت ضغوط الصحافة بشكل غير مباشر في تعديل قانون الصفقات العمومية وقد اعتبرت الصحافة دوما أن القانون القديم لا يحقق ضمانات في مجال الوقاية من الفساد، كما تم تعديل قانون رفع الجرم عن التسيير وكان ذلك ضمن القضايا التي أثارتها الصحافة للنقاش باستمرار وأشارت إلى تأثيرها السلبي على سير المشاريع الاقتصادية وشل حركة المسيرين وتعطيل وتيرة التنمية وشل المبادرات الاقتصادية.

Scanned by DocumentScanner | Lufick

خاتمة

رأينا من خلال هذه الدراسة كيف يمكن لوسائل الإعلام عندما تتمتع بهامش، ولو ضئيل، من الحرية أن تساهم بفعالية ما في محاربة الفساد والمفسدين وإطلاع الرأي العام على طرائق تسير الشأن العام. ولا شك أن الصحافة المستقلة الجزائرية قد لعبت دورا ايجابيا إلى حد ما في محاربة الفساد الذي ينخر الاقتصاد الوطني منذ أكثر من ثلاث عقود من الزمن، ويعطل حركة التنمية ويحرم الملايين من الجزائريين من الاستفادة من الخدمات الجيدة في مجال الصحة والنقل والتعليم والسكن من العائدات التي تدرها الموارد الطبيعية والنفطية التي تزخر بها الجزائر والتي تجعلها تصنف ضمن أغنى الدول في إفريقيا من حيث العائدات المالية.

غير أن الصحافة المستقلة الجزائرية مطالبة في الفترة الحالية والمقبلة بمضاعفة جهودها اكبر في مجال محاربة الفساد والانتقال من مرحلة التشهير والتنديد بالفساد التي طغت على دورها حتى الآن إلى مرحلة البحث والكشف عن ممارساته المتعددة، وهي لذلك مطالبة بتغيير وتنويع في طرائق تناولها للظاهرة وضرورة تبنيها لأسلوب الاستقصاء كأسلوب للبحث والتحري الذي اثبت فاعليته في العديد من الدول، وساهم في كشف العديد من قضايا الفساد، ويتطلب ذلك، دون شك، مزيدا من التحدي والشجاعة والجرأة من قبل الصحفيين الجزائريين، ومزيدا من التدريب على اكتساب مهارات التحقيق الصحفي وتوظيفه التوظيف الجيد في مكافحة الفساد بكل أشكاله.

Scanned by DocumentScanner | Lufick

من جانب آخر، يتعين على الصحافة الحرة والمستقلة في الجزائر أن تعي أكثر اليوم بان الانتصار في كفاحها ضد الفساد لن يتحقق ما لم تدرك أن هذا الكفاح لا يمكن عزله عن العمل الدءوب والمستمر من اجل تغيير النظامين السياسي والاجتماعي اللذان يحتضنان الفساد ويغذيا نموه وانتشاره، والتطلع إلى نظام ديمقراطي يقوم على المواطنة والحرية والمشاركة الشعبية الحقيقية وعلى الشفافية في تسيير الشأن العام، اي العمل على إرساء نظام جديد يستند إلى مبادئ الحكمة الصالحة من اجل تحقيق تطلعات المواطن في العيش المستقر والكريم.

إن محاربة الفساد بكل أشكاله وضروبه، والنضال من اجل حرية التعبير وحرية الرأي باتت قضيتان لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض، فالفساد كظاهرة مرضية تتغذى على الظلم والاستبداد والسر وغياب الحريات وهي بيئة لا تشجع على تطور الإعلام الحر والنزيه والمسئول، ولذلك على الصحافة أن تدرك بان أي هامش من الحرية يتم اقتطاعه هو إيذانا بنهاية جيوب الفساد ومن يقف وراءه أو يتستر عليه.

وما من شك بأن نجاح وسائل الإعلام في دورها كرقيب على أعمال الحكومة مرهونا بقدرتها على إشراك المواطن في مشروعها وفي نضالها من اجل محاربة الفساد وإرساء نظام الشفافية ولا يتأتى لها ذلك ما لم تكن أكثر تفاعلية مع جمهورها وأكثر انفتاحا على انشغالات المواطنين وتطلعاتهم وأكثر مهنية فيما تنشره وأكثر التزاما بأخلاقيات العمل الصحفي في عملها.

Scanned by DocumentScanner | Lufick

مراجع الدراسة

1. الشطي إسماعيل واخرون، (2004) الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية

2. **نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد** 2010، مجموعة خبراء، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية / منظمة الشفافية الدولية

3. Aymo Brunetti, Beatrice Weder A free press is bad news for corruption Journal of Public Economics, Volume 87, Issue 7, Pages 1801-1824

4. Ahrend, Rudiger,(2002) Press Freedom, Human Capital and Corruption (February). DELTA Working Paper No. 2002-11. Available at SSRN : http : //ssrn. com/abstract=620102 or http : //dx. doi. org/10. 2139/ssrn. 620102

5. Ayoola, E. , 2008. Contemporary Media Practice in Nigeria and Democracy. Media Right Agenda. January 5, Retrived from : www. mediarightagenda. org.

6. Benjamin Stora,"Retour à Constantine. entre histoire et mémoire", Libération. 13 mai 1998

7. Bessire, D. , Chatelin C. et Onnée S. (2008),,Qu'est-ce qu'une bonne gouvernance ? Université d'Orléans – Laboratoire Orléanais de Gestion

8. Cécile Jolly « Les cercles vicieux de la corruption en Algérie », Revue international et stratégique, 3/2001 (n° 43), p. 112-119.

9. Charron. Nicholas 2009. 'The Impact of Socio - Political Integration and Press Freedom on Corruption. ' The Journal of Development Studies Volume 45, Issue 9, 2009 pp 1472-1493

10. ilali Hadjadj, « Violence et corruption : cas de l'Algérie », Bulletin de l'APAD [En ligne], 25 | 2003, mis en ligne le 15 juin 2007, Consulté le 19 juin 2011. URL : http : //apad. revues. org/203D

11. Fatiha Talahite, « Économie administrée, corruption et engrenage de la violence en Algérie », Revue Tiers-Monde, t. XLI, no 161, janvier-mars 2000

12. George T. Abed and Hamid R. Davoodi, 2000, Corruption, Structural Reforms, and Economic Performance in the Transition Economies, IMF Working Paper, July 2000

Scanned by DocumentScanner | Lufick

13 Kaplan David. 2007. 'Global Investigative Journalism : Strategies for Support. ' Center for International Media Assistance Research Report

14. Karlowicz Isabella. No date. 'The Difficult Birth of the Fourth Estate : Media Development and Democracy Assistance in the Post - Conflict Balkans. ' Policy Documentation Center, Central European University. In http : //pdc. ceu. hu/archive/00002252

15. Lindstedt, Catharina, and Daniel Naurin. (2008). Transparency Against Corruption : A Cross Country Analysis. International Political Science Review 2010.

16. Salisu, M. , 2000. Corruption in Nigeria. Lancaster University Management School Working Paper 2000/006. The LUMS Working Papers series. Retrieved from : http : //www. lums. co. uk/publications

17. Sheila S. Coronel, (2008) Corruption and the watchdog role of the news media ,Harvard World Bank Workshop 29 - 31st May 2008

18. Sheila S. Coronel, ed. . 2000. Investigating Estrada : Millions, Mansions and Mistresses. Manila : Philippine Center for Investigative Journalism. http : //www. hks. harvard. edu/fs/pnorris/Acrobat/WorldBankReport/Chapter%205%20Coronel. pdf

19. Stapenhurst Rick, The Media's Role in Curbing Corruption. Washington DC : World BankInstitute in [http : //www. worldbank. org/wbi/governance/pdf/media. pdf]

20. Suphachalasai, S. , 2005. Bureaucratic corruption and mass media, environmental economy and policy research. Discussion Paper Series Number 05. 2005, University of Cambridge

21. Taguemount Hanafi, L'affaire Zeghar, déliquescence d'un État. L'Algérie sous Chadli, Paris, Publisud, 1994

22. Tanzi, V. , 1998. Corruption around the World : Causes. Consequences, Scope, and Cures. IMF Staff Papers,45(4). Retrieved from : http : //www. imf. org/external/pubs/FT/staffp/ 1998/12-98/pdf/tanzi. pdf,

23. World Bank Group, World Development Report 2002

Scanned by DocumentScanner | Lufick